الإعلام المحلي في حوار مع الرئيس إسياس أفورقي
بمناسبة حلول عام 2026

تناول الحوار قضايا عالمية وإقليمية ومحلية، وفيما يلي نص الحوار:

س: السيد الرئيس، لقد شرحت في مقابلاتك السابقة بشكل مفصل الوضع العالمي والإقليمي الراهن وخلفياته. لذا، فإن أسئلتنا اليوم موجهة بإيجاز إلى تطوراته الحالية. سنبدأ بالوضع العالمي ثم ننتقل إلى القضايا الإقليمية والمحلية. إن الأحداث العالمية الراهنة، وما يصاحبها من انقلابات وعدم استقرار وسلوكيات حساسة وتوجهات غير واضحة، تُبرز المرحلة الانتقالية للحوكمة العالمية. ورغم أن الصورة الكاملة لا تزال غامضة، فما هي تداعيات ذلك على أفريقيا والمنطقة؟

السيد/الرئيس: إذا أردنا الحديث عن المستقبل على نطاق عالمي، وفهم الوضع الراهن، علينا أن نفهم من أين بدأنا. لقد كانت للحرب الباردة سماتها المميزة، وانتهت في أوائل التسعينيات بإنهيار الاتحاد السوفيتي. ثم ظهر مفهوم القطب العالمي الأحادي. من الذي طرحه؟ وكيف وصل إلى هذه الحالة؟ لهذه الفكرة تاريخ طويل. ماذا قال فوكوياما في البداية؟ وماذا قال هنتنغتون؟ يمكن قول الكثير فيما يتعلق بالوضع الراهن. لقد مرّت ثلاثون عامًا. ما الذي أوصلت إليه عقيدة إنشاء العالم أحادي القطب، وأن العالم يجب أن يبقى تحت سيطرتهم، وأنه يجب ألا تكون هناك قوة تنافسهم اقتصاديًا أو تكنولوجيًا أو عسكريًا؟ هل جلبت السلام والاستقرار والعدالة والنمو؟ ما هي عواقب هذه الفلسفة؟ في تقييمنا، فإن ما يجب أن ننظر إليه في البداية هو الوضع في الولايات المتحدة.

إن التأثير العالمي للوضع في الولايات المتحدة ليس بالهين، من دون مبالغة. إذن، ما الذي نشهده في الولايات المتحدة؟ ما الذي يمكن أن نشهده في السنوات القليلة المقبلة؟ ما

الدافع وراء ما رأيناه خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب والسلوك الذي نراه الآن؟ أما بالنسبة لمكانة الولايات المتحدة عالميًا، فقد ظلت قوة النظام الأمريكي تضعف وتتدهور على مدى الثلاثين عامًا الماضية. يمكننا الحديث عن كيفية حدوث هذا التراجع تدريجيًا، بدءًا من عهد كلينتون. كيف كانت القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للولايات المتحدة؟ ما هو وضعها الآن؟ كيف كان نفوذ الولايات المتحدة ، وقبولها في جميع أنحاء العالم؟ وماذا عن الآن؟ لقد شهدنا تراجع الولايات المتحدة في الثلاثين عامًا الماضية، منذ أن سعت إلى إنشاء نظام عالمي أحادي القطب. من الناحية الاقتصادية وحدها، تدين الولايات المتحدة حاليًا بأكثر من 36 تريليون دولار. لكن الأمر لا يقتصر على قياس الدين فقط، هل تمتلك الولايات المتحدة حقًا قوة اقتصادية؟ بالمقارنة بين الماضي والحاضر، فإن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة تتراجع لأسباب عديدة. كذلك الحال فيما يسمى بالقوة العسكرية أو النفوذ، وكذلك التفوق التكنولوجي، حيث لم يعد كما كان.

مجيئ ترامب وهو يحمل شعار "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً "هو من شاكلة التفكير الذي يفيد أن: "أمريكا ليست كبيرة أو قوية، لذا سأجعلها قوية، سأجعلها عظيمة مجدداً". من الجيد أن ترامب يُدرك الحقيقة. لا يمكن اعتبار هذا الاعتقاد رأي شخص واحد فقط، بل يُمثل فكر ما يُسمى بالأشخاص ذوي النفوذ في الولايات المتحدة. ولكن، ما الذي قد يُحققه هذا الشعار للولايات المتحدة؟ ما هو تأثيره المحتمل على الصعيد العالمي؟ ما هي الإجراءات التي يُمكن لترامب اتخاذها بناءً على هذا الاعتقاد؟ ما الذي يُمكن لأمريكا فعله لتصبح عظيمة وقوية مرة أخرى؟ هل الخطوات التي يتخذها صحيحة أم خاطئة؟ هل ستُؤتي ثمارًا أم لا؟ قد تُثار العديد من التساؤلات.

إذا تساءلنا ماذا فعل ترامب خلال ولايته الأولى منذ عام 2016؟ فقد ذهبت تلك السنوات الأربع هدرًا. ثم جاء بايدن وأُحبط الخطط والبرامج التي كان قد شرع فيها. ولايته الثانية هذه انقضى منها عام، ولم يتبق منها سوى ثلاث سنوات. ما هي الخطوات التي يُمكن أن يتخذها لجعل أمريكا عظيمة في هذه السنوات الثلاث؟ لنأخذ، على سبيل المثال، الإجراءات التي اتخذت في فنزويلا. ما هو التأثير الذي يُمكن أن تُحدثه هذه الخطوة على سواءً على فنزويلا أو أمريكا اللاتينية، وكذا على الصعيد العالمي؟ كان السبب المعلن هو

تهريب المخدرات. الآن، وبعد اختطاف مادورو، بدأت القضية تتلاشى تقريبًا. لكن هذه القضية لن تنتهي في فنزويلا، فقد مُنحت دول أخرى سنوات من الانتظار. غرينلاند، وكندا، والمكسيك، وكوبا، وكولومبيا، وبنما، جميعها على المحك. تُتخذ بالفعل إجراءات في كوبا على غرار ما حدث في فنزويلا. وإذا اقتربنا من هنا، فسنجد إيران. لذا، بافتراض أن الولايات المتحدة قد تتخذ إجراءً عسكريًا بموجب مبدأ "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا"، فماذا ستكون العواقب؟ إذا أخذنا غرينلاند مثالًا، فما هو تأثير ذلك على الدنمارك وأوروبا؟ كيف سيؤثر ذلك على حلف الناتو؟ ما الصورة التي يمكن رسمها إذا ما تعرضت المكسيك وكندا لضغوط؟ هل هذا ممكن عمليًا؟ كيف سيبدو الوضع العالمي إذا استمرت هذه القضايا؟ إنها تثير الكثير من التساؤلات. غدًا، ربما، ماذا يمكن أن تجلب هزيمة إيران لمنطقتنا؟ مهما كان المسمى، فمن الصعب تخيل عواقب العمل العسكري.

لا تقتصر الإجراءات المتخذة لجعل أمريكا قوية أو عظيمة على هذه الخطوات فحسب، بل هناك خطوات أخرى. خذ، على سبيل المثال، الرسوم الجمركية. هناك أيضًا ممارسة سلوك العدوان، مثل محاولة اتخاذ إجراءات في جنوب إفريقيا بالقول: "يتعرض البيض للأذى، ويُظلم المسيحيون في نيجيريا". سحب عضوية الولايات المتحدة من المنظمات العالمية، ومحاولة فرض إرادتها على دول مختلفة بالتنمر، كلها أدوات منفصلة لعقيدة "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا". وقد رأينا حتى الآن تسع أو عشرة أدوات. وهناك أيضًا محاولة الظهور بمظهر الوسيط، كما في أوكرانيا والكنغو وأذربيجان وأرمينيا، وتايلاند مع كمبوديا. هل المصالحة تهدف حقًا إلى جعل أمريكا عظيمة؟ ما هو الهدف النهائي من

هذه الإجراءات؟

تشير نتائج هذه الإجراءات إلى أن الهدف الأساسي هو امتلاك الموارد الطبيعية أو السيطرة عليها. ثروة فنزويلا لا تقتصر على النفط فقط، فالمعادن الطبيعية فيها لا تنضب. والثروة المعدنية في أمريكا اللاتينية عمومًا لا تنضب، وكذلك في الكنغو. الدافع وراء سياسات "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا" هو هذه الموارد الطبيعية. تتراجع القوة الاقتصادية الأمريكية عالميًا، وتُتخذ إجراءات للسيطرة على الموارد من أجل تعزيزها. قد تُتخذ إجراءات مماثلة في مجالات أخرى خلال السنوات الثلاث المقبلة. ما هي عواقبها؟ كيف سيبدو الأمر ليس فقط داخل الدولة التي يتم فيها اتخاذ الإجراء، بل أيضاً في المنطقة والإقليم والقارة؟ يمكن إجراء العديد من التحليلات.

عندما تُتخذ مثل هذه الإجراءات في مناطق أو دول مختلفة، فمن المحتمل أن تكون هناك ردود فعل في كل دولة أو منطقة. العديد من الإجراءات التي رأيناها حتى الآن كانت حساسة. هل هي مطاردة؟ سيطرة أم ترهيب؟ هل كانت هذه الإجراءات مدروسة جيدًا؟ من غير الواضح ما إذا كان هذا الوضع سيستمر، أم سيُستخدم كذريعة مؤقتة للصمت. وإذا ما عدنا إلى هذه النقطة، نجد قضايا غزة والصومال والسودان وإثيوبيا. وهناك قضية هؤلاء الجيران الغنيين بالنفط على البحر الأحمر. كيف تنظر سياسات "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً" إلى هذه القضايا؟ لفهم المعادلة بشكل صحيح، لا بد من قياس سلوك وأهداف وأفعال قوة أو حزب ما، بل يجب أيضاً النظر في أفعال الآخرين.

أخيراً، إذا أردنا الحديث عن الحوكمة العالمية، فلا بد للعالم أن يعيش في علاقات عادلة ومنصفة، متجاوزاً مفاهيم الحرب الباردة وما يُسمى بـ"عالم المدينة الواحدة". لكن ليس من الصعب تخيل مسار العلاقات خلال الثمانين عاماً التي تلت الحرب العالمية الثانية. إنها ليست فكرة جديدة. إن رغبة شعوب العالم هي العيش بسلام. يريد الإنسان أن يعيش بسلام وكرامة، وأن يستمد قوته من العدل، وأن يعيش في احترام متبادل وتعاون، وأن يكافح مشاكله معاً. لا يمكنه أن يعيش بسلام وهو مُستَغَلّ ومُهدَّد. إذا كان للنظام العالمي الجديد أن ينشأ، فلا بد من إرساء هذا الأساس. وإلا، فلن ينعم العالم بالسلام. احتياجات شعوب

العالم لا تتطلب الكثير من البحث والخبرة، فهي سهلة. ولأن هذا النظام لا يوفر بيئة معيشية مثالية، فإن عالمنا يشهد حالة من عدم الاستقرار. ويعود غياب السلام في جميع المجالات إلى هذه السياسات.

إذا تساءلنا متى وكيف يمكن أن يسود عالم مسالم، فإن المرحلة الراهنة هي مرحلة حرجة، مرحلة انتقالية. فهل يمكن لهذه المرحلة أن تقودنا إلى المسار الصحيح في ظل هذه التطورات؟ هل ستزيد هذه الإجراءات الأمور تعقيدًا، أم سترفع مستوى وعي الناس وتؤدي إلى النظام العالمي الجديد؟ لا يقتصر الأمر على موقع الولايات المتحدة فحسب، بل إن التطورات التي قد تتبعها على الصعيد العالمي وتأثيرها في مختلف المناطق والبلدان تلعب دورًا هامًا. ماذا تفعل الصين؟ ماذا تفعل روسيا والهند واليابان وكوريا وباكستان وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية؟

يمثل الوضع في أوروبا مصدر قلق بالغ، فهو حدث جلل يستحق النقاش. إذا نظرنا فقط إلى حالة أوكرانيا، فسنجد أن أزمة الناتو هناك لا تزال مستمرة. فالناتو يمر بأزمة حقيقية، حتى أنه لا يجرؤ على الاعتراف بوجودها. وينطبق الأمر نفسه على الاتحاد الأوروبي، فهو لا يملك القدرة على التأثير إلا من خلال وجوده الاسمي.

بينما تقوم الولايات المتحدة بأمورٍ شتى في فنزويلا، وأفريقيا، وجنوب أفريقيا، والكنغو، وأوروبا، وأوكرانيا، وفلسطين في الشرق الأوسط، فماذا يفعل من يُفترض بهم التحرك في الجانب الآخر؟ لو سألناهم، لوجدنا أنهم لم يفعلوا شيئًا سوى إصدار بيانات قاسية حتى الآن. لا يمكن القول إنهم يتخذون إجراءات تتناسب مع مكانتهم. كان بإمكانهم القيام بأمورٍ أخرى غير العاطفة أو التحليل الذاتي. ومع ذلك، سنرى إلى أين ستؤدي هذه التطورات في نهاية المطاف، وكيف سيكون العالم في نهاية هذه السنوات الثلاث. لكن بشكل عام، نحن في مرحلة انتقالية. وهذه السنوات الثلاث المقبلة ليست سوى جزء صغير من هذه المرحلة. وعلينا أن نتابع هذه السنوات الثلاث واحدة تلو الأخرى لنتمكن من تتبع ما سيحدث لاحقًا.

قد تكون هناك عوامل أو متغيرات غير معروفة في هذه المرحلة الانتقالية. لأنه من المستحيل تحديد الإجراءات التي يمكن لترامب اتخاذها في ظل مبدأ "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً". لا مجال للحديث عن السحر أو الشعوذة، فهذه قضايا تحتاج إلى تحليل وتحقق.

كيف ستبدو القضايا العالمية الأكثر إلحاحاً وحماسة؟ يجب النظر إلى السيناريوهات المحتملة في ضوء التطورات على أرض الواقع للتأكد من حقيقة كل منها.

نحتاج إلى قراءة وتقييم الوضع العالمي بدقة لنتمكن من وضع خططنا، والاستعداد وفقًا لذلك، وتعبئة الموارد اللازمة. في هذا السياق، ما هو الأثر الذي قد يتركه ذلك على أفريقيا؟ يمكننا التكهن. عند تقييم الوضع العالمي، لا تُعتبر أفريقيا على هامش الأحداث. صحيح أن أفريقيا تمتلك موارد، إذ تقع ستون بالمئة من موارد العالم في حوزتها. لكن لا يمكننا الجزم بقدرتها على فعل كذا وكذا في ظل وضعها الحالي، لأنها جزء من العالم لم ينتقل بعد إلى مرحلة التصنيع. مشاركتها في مثل هذه التطورات العالمية محدودة للغاية. نرغب في أن نكون أقوى، لكن عمليًا، لا يمكن القول إن أفريقيا لعبت دورًا في هذا الوضع العالمي المتقلب. الهياكل القائمة ضعيفة أيضًا، كالاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وغيرها. حتى ما يُسمى بالتحالف الإقليمي والدولي لا يستطيع فعل كذا وكذا، فالأمر في غاية الصعوبة.

ومن هنا، وبالنظر إلى منطقتنا، ويشمل الأمر القرن الأفريقي، والبحر الأحمر والخليج العربي وشمال شرق أفريقيا، ورغم أنها بعيدة بالمعايير التنموية، إلا أن أهميتها الجيوستراتيجية يجعلها تتأثر بالتطورات العالمية. كما أن مواردها الكامنة أيضاً كبيرة. فالبحر الأحمر منطقة ذات أهمية بالغة، وكذلك القرن الأفريقي. أما الشرق الأوسط والخليج العربي، بكل ما يملكان من موارد، فدورهما ليس سهلاً. لذا، فإن دراسة التأثيرات المحتملة في هذه المنطقة أمرٌ جدير بالاهتمام. ما هي تداعيات الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب؟ وما هو تأثيرها بشكل عام؟ وكيف تنظر هذه الدول المجاورة إلى التطورات والعلاقات العالمية؟ التفاصيل لا حصر لها فيما يتعلق بما يمكن أن تُسهم به في تحسين الوضع.

مع وضع كل هذا في الاعتبار، يجب علينا تقييم قضايانا بشكل صحيح خلال السنوات الثلاث القادمة على ضوء مواضيع مختلفة، أهمها التنمية والاستقرار والسلام. يجب رصد تأثير التطورات العالمية بشكل مباشر، بالنسبة لنا ولمنطقتنا. يمكننا تجاهل أفريقيا في الوقت الراهن، لوجود العديد من العوامل المجهولة. لكن ما يمكن أن تُضيفه إلى بيئتنا، وخاصة بالنسبة لنا، يتطلب منا ليس فقط وضع السياسات، بل أيضاً تعديل سياساتنا، ووضع خططنا، ورصد تأثير هذه التطورات. وعندما ندرس التأثيرات، لا ينبغي أن نركز فقط

على الولايات المتحدة وترامب، لأن ذلك قد يُضللنا ويفقدنا الاتجاه. لذا، لكي نُقيّم الوضع في ظلّ الطرح الذي يصم الآذان الذي تتبناه وسائل الإعلام، علينا أن نُدرك الجوانب الأخرى جيدًا، وبالتالي يجب أن نكون قادرين على رؤية هذه الجوانب أيضًا.

ما أشرت إليه سابقًا حول ما الذي يُمكن أن تفعله القوى الأخرى، أو ما يُسمى بالقوى العظمى، عدا الولايات المتحدة؟ وما هو الدور الذي يُمكن أن تلعبه، ما يُسمى بالقوى الإقليمية العظمى إن وُجدت؟ خاصةً مع اقترابنا من منطقتنا، سنرى تدريجيًا إلى أين تتجه السنوات الثلاث المتبقية. يُمكننا أيضًا مناقشة هذا الأمر في إطار دبلوماسيتنا مع الولايات المتحدة. لكن لا ينبغي أن نُركّز اهتمامنا على قضية الولايات المتحدة وحدها. فهي تُكرر مرارًا وتكرارًا، وتُعرض بطرق مُبالغ فيها، مما يُثير الاهتمام، ولا يُساعد على فهم دقيق أو نهائي. لذا، إذا أردنا الوصول إلى فهم منطقي، فعلينا أن نتجاهل هذه العروض المُبهرة أو المُبالغ فيها، ونمضي في طريقنا بهدوء. هذه هي الأوضاع العالمية، أما مايقال حول الولايات المتحدة فعلت كذا، والصين وروسيا وأوروبا تفعل كذا... فمن الجيد فقط أن نُحافظ على ذلك في إطاره ولا ننجرف معه. ومن أجل أن ننجز مهامنا الداخلية فمن الأفضل أن نركز أكثر على وضعنا المحلي، وأوضاع جوارنا. هذا لا يعني أن الأوضاع العالمية الكبيرة لا تؤثر علينا ، وبأن علينا تجاهلها، بل أن نركز على قضايانا مع وضعها في الاعتبار.

أخيرًا، تُعتبر الصين وروسيا الهدفين الرئيسيين. سواءً كان الأمر يتعلق بغرينلاند أو فنزويلا، فإن الصين وروسيا تحت المراقبة. لكي تصبح أمريكا عظيمة، يجب عليها أولًا السيطرة على الصين وروسيا. هذا لا يعني عدم السيطرة على الآخرين. ففي آسيا، تسعى أيضًا للسيطرة على الهند وباكستان واليابان وكوريا وإندونيسيا. بل إنها تفكر في السيطرة على حلفائها، حتى أعضاء حلف الناتو. كيف ينظر عقيدة "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا " (MAGA) إلى فرنسا وألمانيا وإنجلترا في أوروبا؟ ما هي العلاقات أو التحالفات المطلوبة معها، أو الإجراءات المطلوبة ضدها، لكي تنجح هذه العقيدة؟ وفقًا لعقيدة MAGA، تُعتبر أوروبا هدفًا بحد ذاته. تهدف سياسات التعريفات الجمركية والضرائب هذه في المقام الأول إلى التنظيم. أما سياسات الهجرة، فهي في حد ذاتها خطوة للقضاء على الظواهر التي تُضعف الولايات المتحدة.

----------==========

فخامة الرئيس بالإضافة إلى ما أشرت إليه، كنت قد أوضحت بأن الحكومة الإرترية ستسعى في عام 2026 إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بأعلى مستوى. في ضوء هذه الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، ما الذي يمكن توقعه من العلاقات الدبلوماسية بين إرتريا والولايات المتحدة؟ هل من الممكن أن تشهد السياسة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي تغييراً؟

ما قلناه عن أصل المبادرة أو الانخراط الدبلوماسي، يمكننا القول إنه ظهر قبل او في عام 2016. كان الوضع يسير بمفهومنا المتمثل في أن لا ننظر إليه بالتركيز بشكل ضيق على قضايا بلادنا. وكما أوضحت، مع نهاية مرحلة الحرب الباردة، جاءت ما يسمى نظام القطب الواحد ، القائم على الحرب ،وهذا نجده مرتبطاً بالصدفة مع ساعة أو يوم أو سنة استقلالنا. لذا، ننظر إلى هذا النظام العالمي أحادي القطب ،بأن عمره مرتبطاً بإستقلالنا. فقد ظللنا نتابع منذ عهد كلينتون،وصولًا إلى الوضع في الولايات المتحدة الذي ظهر بالأمس.

ليس الظلم الذي لحق بنا هو ما يحرك تفكيرنا، فالضرر أو الدمار الناجم عن هذه السياسات الأمريكية التي تُوصف بالمضللة على مستوى العالم ليس بالأمر الهين،هذا ليس مجرد كلام أو تحليل. فبعد مرور ثمانين عاماً على الحرب العالمية الثانية، وإستناداً إلى التطورات التي حدثت خلال الحرب الباردة لا يمكن القول بأن المساعي الدبلوماسية لم تكن موجودة. لقد كان هناك تواصل سابق ونوع من

التسامح في ظلمهم السابق لنا ، بغية تعديل العلاقات مع مختلف الإدارات في واشنطن خاصة بعد الإستقلال من خلال النظر إلى الأمام ، بدلاً من أن نكون أسرى التاريخ. لقد بُذلت جهود كبيرة على أمل ما إذا كان بإمكانهم تغيير سلوكهم، ويمكننا القول إن ذلك موثق على الأرجح. لكن إذا أردنا الحديث عن الأعوام 2013 ،2014، 2015 ، 2016 ، يجب أن نتساءل، ما الذي يحدث في العالم؟

عندما يقولون نظام القطب الواحد، فإن الأمر ليس موضوعاً جاداً أكثر من أن متابعته وان تعلق بإبتسامة من البعد ، ولكن مع نهجه، اعتُبرت الأساليب الدرامية المرتبطة به بمثابة امر لا مفر منه.و مسارنا يتعارض مع الإعتقاد القائل بأن العالم اصبح هكذا حجرة أمريكية، والقطب الوحيد سيحكم العالم،لذا علينا التعايش معه. إن عواقب هذا الدمار الناجم عن الإفتراضات والحسابات والسياسات الخاطئة لا يقتصر علينا فقط، ولم نرضخ للحصار الذي فرض علينا ، ولسنا مقيدين به،ولاينبغي أن نكون أسرى للحصار. لا يمكننا تحليل الوضع العالمي أو وضعنا الإقليمي بناءً على الظلم الذي لحق بنا. بما أننا بحاجة إلى النظر إلى الأمر بشكل شامل، يجب أن نكون قادرين على تبني سياسة انخراط او مشاركة دون المبالغة في قدراتنا. ومن خلال الإعتقاد بأنهم يكونون قد تعلموا درسًا في واشنطن بعد هذه الإخفاقات المتكررة للإدارات المختلفة في الولايات المتحدة،وإغتنام ذلك كفرصة جيدة للحديث معهم،بالذات في الوقت الذي جاء فيه ترامب في عام 2016 قلنا نصبر لعام ثم نشاركهم بعد ذلك بشكل فعال،وعلى أساس ذلك وجهتٌ رسالة إلى ترامب ، كان مفادها لماذا لا يُصحّح السلوك الخاطئ للولايات المتحدة الذي لا يستند إلى تحليل، ولا إلى افتراضات، ولا إلى سيناريوهات، ولا إلى حقائق أو أحداث تاريخية؟ أننا لا نتحدث عن مشاكلنا الخاصة، بل عن سبب عدم تصحيح السلوك الخاطئ للولايات المتحدة.

دون الخوض في التفاصيل، كان الرد إيجابياً، فقد قال "إنه سيشارك،و بدأ الأمر بذلك ، إذ كان ينبغي أن يكون لدينا قناة تواصل نستطيع من خلالها قراءة وشرح أخطاء السياسات وعواقبها واحدة تلو الأخرى على مدى السنوات الثمانين الماضية ، دون الخوض في التحليلات المطولة. مرت ثلاث سنوات عبثًا في ولاية

ترامب الأولى، دون اتخاذ أي إجراء. كما افتقر التواصل إلى فرصة التشاور المستمر وتبادل الأفكار، وهيمنت عليه قضايا أخرى رئيسية. لذا، لم تُثمر السنوات الثلاث منذ عام 2017 م. ثم جاءت إدارة بايدن، وعادت الأمور إلى سابق عهدها. حتى مع وصول بايدن، لم يكن الأمر متعلقًا بالأفراد، بل بالفرق في البيانات بين بايدن وترامب. وهكذا، كنا نُصارع لنقرر ما إذا كنا سنستمر في عهد بايدن. ومع ذلك، بعد قراءة الإجراءات المتخذة واحدة تلو الأخرى، أدركنا أنها مضيعة للوقت وغير مجدية. وهكذا، مرت سنوات بايدن الأربع ، لأنه كان هناك أمل ضئيل في مواصلة ما بدأناه عام 2016 للتواصل مع بايدن. هذا يعني أننا خسرنا ما يقرب من سبع سنوات إجمالًا. لكن عندما وصل ترامب إلى السلطة عام 2025م ، أكدنا مجددًا حسن نيتنا لمواصلة الحوار الدبلوماسي الذي بدأناه،وقلنا أُهدرت الفرصة التي أُتيحت آنذاك، وخسرنا سبع سنوات، والآن بعد وصولك إلى البيت الأبيض سنستمر في جلسات التشاور والمشاركة التي بدأناها حينها، وبذلك بدأت العلاقة تستمر. مع ذلك، لا يمكننا استخلاص النتائج الآن، يمكننا القول إن عامًا قد مضى، لكن ما زال أمامنا ثلاث سنوات.

من بين العقبات التي لاحظناها خلال العام الماضي، أن من يزعمون أنهم مستشارون في واشنطن يرفضون مرارًا وتكرارًا منح هذه المبادرة فرصةً حقيقيةً كلما بدأنا.لكن يمكن الحديث على أن هؤلاء الناس يفعلون ذلك عمداً ، إما أنهم لايفقهون الأمر.أما في الوقت الحاضر لا يحق لنا أن نستنتج قضايا لم يحن وقتها. لكن ما نراه هو ان هناك عدد لا يحصى من المستشارين الذين يدّعون أن لهم القدرة على إرتكاب أو فعل ما يريدون. في الحقيقة هؤلاء لا يفقهون شيئًا، ولا يستطيعون الحديث عن أي شيء، غيرأنهم يقولون لنا نحن سنفعل كذا وكذا. ما يدفع ذلك او من يقود هذا التوجه هم جماعات الضغط أو اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لا يستهدفنا نحن فقط، بل لديهم أيضًا تصوراتهم الخاصة عن السلوك الحالي وعن سلوك ترامب، وسيعرقلون مثل هذه المبادرة .

فهناك من يعدك منهم بالمساعدة، لكنه لا يملك أي فكرة عما يطرحه، لأنه

ببساطة لا يفقه شيئًا، والأسوأ من ذلك كله، ياتي لتعقيد العلاقة أو المشاركة. على سبيل المثال، إذا كنا سنتحدث عن قضايا مختلفة في إطار التعاون، فسوف نعرضها هذا الامر عليكم مسبقاً ونخبركم أننا سنتحدث عنها، حتى تتمكن من الحضور وأنت مستعد لطرح رؤياك وبرامجك، وعندما نتحدث في إطار التعاقد، تكون الاستشارة حول موضوع نعرفه أو نفهمه. و هذا يساعد على الاستعداد جيدًا ليكون النقاش حول موضوع نعرفه أو نفهمه عندما نتناوله ونتحدث فيه خلال اللقاء. بإمكانهم أيضاً أن يقدموا لنا بعض المواضيع التي يرون أنها ينبغي علينا مناقشتها، حيث سيجعلنا ذلك قادرين على الاستعداد جيدًا ، والتحدث بطريقة مثمرة وفعالة في أي لقاء.

ولكن على عكس هذا المفهوم ، حتى مناقشة المواضيع التي يطرحونها لاعلاقة لها بالموضوع. ليس هذا فحسب، بل على سبيل المثال، صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية أثناء هذا اللقاء. تم فيه إصدار تقييم إستحالة الاستثمار في إرتريا. لماذا أصدروا هذا البيان؟ يمكننا مناقشة علاقاتنا الثنائية ومستقبلها، لا سيما في مجال الاستثمار والتعاون الاقتصادي - لا مانع لدينا من الانفتاح على الحوار، ولكن كيف تُصدر إدارة روبيو الحالية مثل هذه الوثيقة التي تدعي إستحالة الاستثمار في إرتريا.

إنها رسالة مرة أخرى للمضي في الشيطنة والتشويه. كيف يمكن أن تأتي رسالة متناقضة كهذه؟ إذ يقال من جهة، نريد الجلوس والتحدث عن الاستثمار والتعاون الاقتصادي،فما الهدف من قول أن ذلك غير ممكن في إرتريا؟ هل هو لخلق ضغط؟أم لفرض الاستثمار بشروطهم؟ هل هو لعرقلة التعاون؟ إنها قضايا لا حصر لها. أنا اصف ذلك بأنه كمين وإختطاف ويعتبر تكتيك إذا نظرنا إليه. إنه إعتراض على الطريق قبل أن يذهب الموضوع ليتسنى لك بعد ذلك إحضار أجندة حسب مزاجك. هذا ليس جديدًا علينا أيضًا،حيث يعتبر من سلوك النظام وآلية عمله،المبنيان على الضرب والتهديد والتخويف للحصول على مايريد. يمكننا الحديث عن ذلك التصرف كدليل إرشادي للسياسة ، وكممارسة ثقافية بحد ذاتها. أنا أذكر هذا كمثال فقط ، ولا يعد مصدر قلق بالنسبة لنا، ولا يؤثر بأي شكل من

الأشكال على مبادرتنا للتعاون. لقد انقضى العام ، حيث هناك قضايا جربت بشكل متتالي ليس فقط فيما يخصنا ، بل أيضاً في قضايا الجوار، كالسودان، و الصومال، والوضع في إثيوبيا، ومواضيع أخرى متنوعة.في هذا التعاون لا نقتصر على الحوار الثنائي فقط، لأننا لا نسعى لتحقيق أهدافنا الخاصة. حيث يتطلب أن نكون قادرين أيضاً على التحدث عن الوضع في المنطقة المحيطة بنا، لإعتبارات الاستقرار والسلام الإقليمي كأمران أساسيان للتنمية.أحد المواضيع التي نتناولها إن ابو أم رضوا - هو فيما يتعلق بفهمنا للوضع في الصومال؟ و عن الوضع في القرن الأفريقي عموماً؟ وماذا عن الوضع في إثيوبيا؟ وعن الوضع في السودان، و الوضع في جنوب السودان؟ وماذا عن الوضع في البحر الأحمر؟ يجب أن نكون قادرين على شرح وجهات نظرنا لهم بشأن التطورات في المنطقة بطريقة صادقة وشفافة.

نحن نقول دعونا نتناول هذه القضايا واحدة تلو الأخرى، إذ يجب علينا تبادل وجهات نظرنا مبكرًا ، حتى لا تفشل أي مبادرات قد يدّعون معرفتهم بها ،عند صياغة سياساتهم لمنطقة القرن الأفريقي والإقليم. فإذا أردنا أن تؤتي المشاركة ثمارها، يجب علينا في نهاية المطاف تشارك أفكارنا حتى تكون قراءتنا نهائية ومبنية على الوضع الراهن، دون عواطف أو أحكام مسبقة. يمكننا أن نتحدث عن قضية السودان كمثال، من خلال التساؤل حول ما الذي تفكر به واشنطن في السودان، وما الذي تسعى إليه؟ يجب أن نتناول هذه القضية في مبادراتنا الحوارية، لأن الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن لا تستند إلى الواقع، ولا تُسهم في استقرار الوضع الراهن. لذا علينا مناقشة هذه الأوضاع الإقليمية، فليس من المنطقي أن نتحاور بعد فوات الأوان، وحين يخرج الوضع عن السيطرة. في جميع المناسبات، وخاصة خلال العام الماضي، كنا نتحدث عن قضايانا الخاصة أولاً، ومن ثم عن القضايا الثنائية في المرتبتين الثالثة والرابعة.فما يهمنا في الأمر وفي حال أردنا تعزيز علاقاتنا الثنائية، يجب علينا أولاً معرفة سياسات واشنطن في منطقتنا ، لأن الوضع الإقليمي يجب تعديله.و لكن قبل أن نسألهم عن سياساتهم، نحتاج إلى أن نشاركهم بتقييمنا لبيئتنا بكل وضوح وشفافية ،وليقرر

بعد ذلك اياً كان.

فإذا تطلب أن نقرر معًا، يُمكننا إتخاذ ذلك بالتشاور. بعد ذلك سوف لا توجد لدينا أي صعوبات في العلاقات الثنائية . لانبالي بما يقدمه هؤلاء اللذين ذكرت أنهم خبراء الكمين والإختطاف حول ما نخفيه ونُغيره مرات عديدة لضمان مصلحتنا الخاصة، لأن تفكيرهم ضيق. نعم، إنها مسألة ‘‘تقديم وأخذ ’’أو بما معناه بيعوا قضيتكم لنبيع قضيتنا مقابل ثمن؟ أي بما يشبه النزول إلى السوق والذهاب إلى المزاد؟ لا يوجد مجال لمثل هذا الأمر. دعونا نؤجل علاقتنا الثنائية، نُنهي أولاً الأمور الإقليمية ومن ثم يُمكننا بعد ذلك الانتقال إلى الثنائية. الشأن الإقليمي يهمنا ،لأن سياسات القوى المختلفة في هذه المنطقة، أو ما نُسميه جوارنا مهمة . لأنه من غير المجدي في نهاية المطاف تحقيق مصالح منفردة دون إرساء الاستقرار والسلام والتعاون والتحالف الإقليمي،وعلى هذا الأساس هناك قضايا طرحناها هذا العام، ولنبدأ بها.

إن كيفية قراءة هذه القضايا، وسياسات واشنطن تجاه كل دولة، وكيفية سير كل وضع هنا، كلها أمورٌ لها مكانها ويمكننا مناقشتها. لكن عموماً، فيما يتعلق بالتواصل، أو التعاون وعلى ماذا كان أساسه، وكيف سار خلال ولاية ترامب الأولى؟ ثم كيف يسير الآن؟ وكيف يمكننا النظر إليه في السنوات الثلاث المقبلة؟...

بناءً على ما قلته مسبقاً، ليس لدينا ما يدعو للحديث،ولا شيئ يدعونا للعجالة وللقلق.إننا سنقيّم هذه القضايا بهدوء واحدة تلو الأخرى في ظل الوضع الراهن، وسنواصل التواصل أو التعاون خلال السنوات الثلاث القادمة.

ما سنغيره لن يكون للتبديل، ولكن إذا تساءلنا عما يمكن أن يفعله، فلن نعتبره شأناً أمريكياً، لأن العمل لا يسير بمعزل عن الآخرين ولا نلوم الولايات المتحدة. قد نطمح أن تكون سياسات الولايات المتحدة وتأثيرها إيجابياً تجاه التطورات المحتملة في منطقتنا. لكننا لا نقول إن سياسات الولايات المتحدة حاسمة لوضعنا الإقليمي وهي التي تنظمه. الأهم والحاسم هو وضعنا الداخلي، ووضع الإقليم ومنطقتنا ، ولهم أن يفكروا كما يشاؤون، وأن يتبعوا السياسات التي يرونها

مناسبة، لكن قبل كل شيء ، يمكننا تقديم المشورة لهم، لأن علينا تعديل وضعنا الداخلي، والإقليمي، ووضع منطقتنا. لكن في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ، علينا معالجة شؤوننا الداخلية التي تخصنا،ولا جدوى من توجيه اللوم إليهم دون القيام بذلك.لا يمكننا دائماً أن نطلب منهم المساعدة، أو حل مشاكلنا، أو أن نلومهم دون دراسة متأنية، وحل مشاكلنا وفهمها جيداً.حيث لا يمكن أن تكون هناك سياسة بهذه الطريقة. وبما أن هذا التواصل او التعاون سيتبع هذه المبادئ الأساسية، سنشهد تطوراته خلال السنوات الثلاث القادمة.

فخامة الرئيس كما ذكرت سلفاً,نظراً لأهمية قضايا الإقليم،دعنا نتجه صوب إقليمنا ,حيث ان أكبر تحدي لإقليمنا ، اوضاع السودان التي تتجه نحو الأسوأ بسبب التدخلات الخارجية، ففي الآونة القريبة الماضية حذر مجلس الامن الدولي بأن اوضاع السودان اذا لم تجد حلاً سريعا فيمكنها ان تنتقل الى الدول الاخرى, ماهي المساهمة التي يمكن ان تقوم بها مبادرة امريكا المعروفة بإسم "ً لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا "والسعودية ومصر والامارات لإنهاء هذه الحرب؟ كيف واصلت المبادرة التي إتخذتها قبل فترة دول الجوار ؟ كيف يبدو التشاور الذي تجريه إرتريا بشكل ثنائي مع دول الإقليم بالنظرالى اوضاع السودان ؟بإختصار اين تتجه الاوضاع في السودان ؟

السيد الرئيس: من المهم رؤية أوضاع السودان الآن في سياقه التاريخي بالعودة الى الوراء،إن استقرار السودان، وسلامه، وتنميته، ونموه، ليس بالأمر السهل, فإذا نظرنا الى الاوضاع ليس فقط على الصعيد الثنائي، بل أيضاً على الصعيد العام والإقليمي والجوار، فالأمر ليس يسيراً ,يمكننا رؤية ذلك بالعودة الى الوراء ,كيف جاء التغيير في السودان بالأمس , عندما إستولى المؤتمر الوطني على السلطة في عام 1989م عبر الإنقلاب,يمكننا الحديث بالبدء منذ عام 1983 في عهد النميري , بل يمكننا الحديث عن ذلك حتى قبل ذلك, يمكننا

القول بان الاحداث أخذت تتطور منذ عام 1956. حتى ان نظام المؤتمر الوطني وبما قام به من توجهات كانت لها علاقة مباشرة مع إرتريا ومع الشعب الإرتري,كما ان توجهاته الإستراتيجية لم تكن سهلة, خاصة بعد الاستقلال ، توترت العلاقات حتى ادت الى مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية ,فشعب السوان صبر وصبر, ومضى على ذلك أكثر من ثلاثين عاما ,وفي النهايةً عزل نظام المؤتمر الوطني,بمظاهرات شعبية مفتوحة,حيث لم يحدث انقلاب من أي قوة سياسية او جيش ,وقال الشعب يكفينا,من حقه ان يفعل هذا الشعب ذلك,فهو صبر وأخيراً عزل النظام, نأخذه كتطور إيجابي ,حيث ظهر في السودان تطور إيجابي ,ولكن الإيجابية لم تكن محصورة في ذلك فقط.

وعندما أمر نظام المؤتمر الوطني للجيش بقتل المتظاهرين تحديداً من القوى الامنية, رفض الجيش الاوامر وإنحاز الى الشعب السوداني ,ولايوجد داعي للحديث عن تفاصيل ما حدث حينها ،لكن الجيش قام بواجبه, ولم تكن هنالك مسؤولية اخرى غير هذه يقوم بها الجيش كمؤسسة سيادية للسودان المستقل .

ان تقبل خيار الشعب ورفض أوامر الحسم والوقوف الى جانب شعب السودان ,ادخل حقيقة السودان عامة في مرحلة إنتقالية وتاريخ حديث ,وعندما كان يدخل الى المرحلة الإنتقالية ماذا أسس؟ فقد أسس ‘‘مجلس انتقالي مؤقت ‘‘من الجيش.

ماذا يعني ,الإنتقالي المؤقت أو المجلس الإنتقالي المؤقت,يعني ان السلطة التي يديرها هي بمثابة امانة , قل عنه ماتشاء او اعطه اي إسم ,في النهاية يجب ان يحصل الشعب السوداني الذي صبر وازال النظام بمظاهرات شعبية على نظام يعبر عنه,كيف يأتي هذا النظام؟ حتى يأتي ذلك النظام هاهو الجيش قد تحمل الامانة وإستلم السلطة في يده,وعندما حدث ذلك في البداية ,فقد ظهر في الحقيقة تطور إيجابي ليس من وجهة نظرنا وإنما من وجهة النظر الموضوعية لإقليمنا, يجب ان يصل هذا التطور الإيجابي الى غايته المنشودة,حيث ينبغي على الشعب السوداني بعد كل هذا الظلم ,ان ينطلق منهياً المرحلة الإنتقالية ,ونظراً للخبرة من تجاربنا السابقة يجب ان نبني شراكة مباشرة دون انتظار الآخرين ,واذا اردنا ان نبني شراكة ينبغي ان نقرأ الاوضاع ونتعرف على طبيعة سيرها ,ونقدم الأفكار الخاصة بنا ونتفاكر في النهاية.

قلنا نحتاج للتعاون وسننفذه,ووضعنا سياسة الشراكة ،وبدأنا نعمل مع المجلس الانتقالي الذي تم تكوينه,ليس عن طريق الكلام فقط وإنما كتابة ,حيث بدأنا الشراكة في الاعوام 2021 و2022 وقدمنا رؤيتنا التي لم تكن رؤية خاصة بنا فقط, شرحنا فيها قراءتنا للاوضاع الواقعية في السودان ومانوعية الشراكة التي ستنشأ بيننا وبأي طريقة ووصلنا معهم الى تفاهم جماعي .

ينبغي ان يستمر المجلس الانتقالي على الاقل عامين و3 أعوام على الأكثر ومن ثم يسلم السلطة للشعب السوداني,وهذه هي رؤيتنا والتفاهم الذي بيننا وبينهم ,بإي سلوب تسلم السلطة,لايمكن ان نحدد بالقول هذا او ذاك,يجب إعداد وثيقة توضح بأن الشعب السوداني عزل النظام السابق ويطالب بتأسيس حكومة تعبر عنه ,مانوع الحكومة التي يحتاج اليها هذا الشعب ؟كيف يصمم؟كيف يوضع بمهارة؟وفي النهاية كيف تتم المصادقة عليه.

وفي النهاية فإن السياسات والقوى السياسية والتنظيمات والمراحل المختلفة التي أتت بعد عام 1956 اوصلت السودان الى هذه الدرجة من الدمار.

ان الدمار الذي أحدثه حزب المؤتمر الوطني في السودان خلال السنوات الثلاثين من حكمه ليس بالقليل,وفوق هذا وذاك فإن المشاكل التي أحدثها في الإقليم

لاحصر لها ,وخاصة السياسات التي أتبعها بعد عام 2011 م والتي اثرت ليس فقط على السودان ,حيث ان التأثير الذي أحدثته على الجوار أيضاً لم يكن سهلاً.
لذا فإن إستقرار وسلام ونماء السودان مهم بشكل مباشر ليس لنا فقط ، وإنما أيضاً لكل دول الجوار ، حيث يجب ان تمضي هذه الفترة الإنتقالية كما ينبغي بسلام ,وبكل صراحة لم يكن هنالك من يقول هذا لي وذاك لك، ولم يكن هنالك اي شخص ينكر تلك القراءة الموضوعية وبالتالي فإن الجيش تحمل المسؤولية كجزء من مهامه وبدأ المسيرة . وبينما المسيرة تمضي أتى التدخل الخارجي ،وهنا يمكننا القول بأي سبب اتى هذا التدخل الخارجي , انه ينظر اليه في سياق المؤامرات التي تجري مع البعض في هذا المحيط.
دخل السودان في إضطرابات,فإذا أدخلت دولة السودان في إضطرابات او سيطرت عليها، فإنها حتماً تؤثر على كل من مصر وليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى وجنوب السودان وأثيوبيا وإرتريا والبحر الاحمر ,حيث يجلب ذلك تأثيرات لاحصر لها ,وهذا نقول بأنه يتم بوكالة الامارات ، لكن بشكل عام فإن مايحدث في السودان ليس حرباً بين الجيش ولاحرباً اهلية ,ففي السودان لم تكن هنالك حرباُ اهلية,وحتى اليوم لايوجد ذلك,وإذا قلت كان هنالك إنقسامات في الجيش,في أي الموضوعات كان الإنقسام,ولماذا لم يتفاهموا,فالامر ليس صراعاً بين الجنرالات,حيث ان هؤلاء الجنرالات والجيش بأكمله ظلوا كمؤسسة سيادية للسودان,يسيرون وهم يتحملون مسؤولية او غاية آنية حيث لم يكن هنالك سبب يجعلهم يتنافسون في السلطة.

حتى الورقة التي قدمت لاتحتوي على موضوعات تتعلق بتنافس القوى السياسية في هذه المرحلة الإنتقالية ,فعندما يتم إرجاع العهدة الى أصحابها حينها يمكن القول بان لي موضوع سياسي او حزب سياسي ,كما يمكن القول حينها بأنك تنظيم او فرد لديك فكر,ولكن الآن لاتوجد موضوعات تدعو الى النزاع ,وحتى يتم وضع الوثيقة ينبغي ان لايكون هنالك اي شيئ يعيق تحديد الشعب السوداني لخياره وتحديد ذلك الخيار ,ولايمكن تعقيد قضية السودان في الوقت الحالي بإثارة موضوعات لم تكن موجودة بالقول فلان لم يتفق مع فلان او جنرال لم يتفق مع جنرال او قوة لم تتفق مع قوة أخرى

,لأي سبب من الاسباب ,ارجو ان تأتيني بمن يقول لدي سبب,فإذا قال لي انا تنظيم سياسي ,سأقول له ماهي أهدافك ,لماذا تحتج ؟ تحتج مع من؟ففي هذه المرحلة الإنتقالية لايوجد سبب تخلق فيه صراع غير مطلوب بحجة انك لم تتفق مع الآخر,كما لاتستطيع الكلام بالقول ان الجيش إنتزع السلطة,الجيش مهمته مؤقته,فهوإستلم السلطة بشكل مؤقت,لايوجد سبب يجعلك تتقاتل مع الجيش ,كما لاتستطيع ان تخلق عتابا بالقول لم يتفق فلان مع فلان داخل المؤسسة العسكرية,بالمناسبة تدخل الآخرين للعب على هذا الوتر كما حدث في أحوال اليمن والصومال وجنوب السودان واثيوبيا ,تقدم المساعدة لما يعرف بالدعم السريع بتقديم الاسلحة والمسيرات له,وتعلن جبهات حرب مختلفة ,فقد اعلن الحرب على السودان ,وحدثت تدخلات عبر ليبيا "شرق ليبيا "الى شمال غرب السودان,وتنظيم قوةعسكرية في تشاد وكذا جلب مرتزقة والبدء في شن هجوم من الغرب ناحية دارفور ,وخلق جبهة من ناحية افريقيا الوسطى وجنوب السودان والتوجه الى الوسط ,وشن هجمات مماثلة من النيل الأزرق وكردفان وبدأت حرب كبيرة بتنظيم قوة في اثيوبيا والدخول عبر النيل الازرق ,وشن هجمات من درافور الى كردفان والقدوم من النيل الازرق صوب شرق السودان ,وفي النهاية لتسيطر على السودان,ان الدمار الذي يمكن ان يحدثه مثل هذا النوع من الفنتازيا والحلم الفردي هو تعبير عما نراه في الاعوام الماضية بالسودان .

لايمكن ان نجد مبررات للدخول في حرب أهلية وصراع سياسي وتدمير للوطن دون اي سبب ,يجب ان يعطي شعب السودان فرصة,وتشجيع الجيش ودعمه لتحمله المسؤولية وأيصال المرحلة الإنتقالية الى مايمكن الوصول اليه.

وفي النهاية فإن هذا الموضوع منفصل وهو موضوع كبيرحيث ان تطورات السوان لايمكن النظر اليها من منظور التطورات التي ظهرت في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية ، السودان كهدف,وكمرحلة أُخذ كدولة تعكر سلام القرن الافريقي والبحر الأحمر, كيف تبدو التحركات التي نفذت كل ساعة ويوم ؟يجب ان ننظر اليها بالتفصيل.....

هذا الامر ينبغي رؤيته بالمقارنة مع الأمور الأخرى ,فنحن لسنا لاعبين جدد ، ولا أصحاب شراكة جديدة في السودان,فعندما أثيرت قضية الجنوب,فإن مبادرتنا بخصوص

الجنوب كانت إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي في اسمرا ,حيث تكون التجمع من مختلف القوى ,وقيل انه سيدخل السودان الى مرحلة جديدة,إلاّ ان العملية فشلت في النهاية,وفي عام 2011 حدث انفصال جنوب السودان,كان لاينبغي ان يحدث ذلك,وهذا لايعني بأننا كنا نريده او نتطلع اليه ، حيث اتى الانفصال بالرغم من أن ابناء جنوب السودان انفسهم كانوا يرفضون ذلك،وهذا له ديناميكيته الخاصة,لكن يجب ان لايتكرر ذلك,حيث لايمكن ارتكاب اخطاء أخرى بإتخاذ الأخطاء السياسية السابقة كذريعة .

في الاساس بدأ بناء الدولة في السودان عام 1956 وبينما كان يسير بشكل جيد تعثر لمختلف الاسباب الاخرى ودخل في صراعات لايمكن ان يتقبل اي شخص ضميرياً ان يدمر السودان ,وماحدث بالامس لايمكن ان نتقبله بأي إسلوب كان,حيث ان جعل السودان كمرحلة والسعي لخلق مثل هذه الإضطرابات في البحر الاحمر ,القرن الافريقي وشمال شرق افريقيا لم يكن امراً جديداً بالنسبة لنا , لقد كنا نراقب هذا الوضع منذ زمن طويل. والآن، بالأمس، حين قال الشعب السوداني كفى ودخل مرحلةً يجد فيها متنفساً، لماذا نثير هذه القضية في هذا التوقيت مجدداً؟ لماذ لايتحركون ,يجب على كل ذي ضمير أن يدعم الجيش الذي يحمل الامانة ,هذه المؤسسة السيادية السودانية التي تحمل الامانة, هذا ليس موقف إرتريا فحسب، بل يجب أن يكون موقف العالم أجمع.

يمكن عد أوجه الالتباس في وجهات النظر، وتلاعب القوى المختلفة، واحداً تلو الآخر. ولكن قبل كل شيء، يجب أن تتمكن القضية السودانية من الخروج من هذه الهاوية والوصول إلى المرحلة النهائية لتحقيق أهداف الشعب السوداني المنشودة. بكلامنا او بلغتنا ، يجب بناء جسرحتى يتمكن السودان من عبور النهر من الضفة إلى الضفة الأخرى ولتحقيق ذلك، لا مجال الآن لأي جدل سياسي.

إلى أن يتسلم الشعب السوداني إرثه الحقيقي ويحظى بفرصة خلق الظروف التي تناسبه، يجب على الجميع التصدي لمحاولات زج السودان في أزمة وزعزعة استقرار المنطقة بأسرها ، من قبيل القول لدي أراء سياسية,إتفقت مع فلان ولم اتفق مع فلان ,ولكن إستقرار وسلام مربح للجميع وهو الاهم ,ولأن ذلك لايخص شعب السودان وحده، فهانحن ظللنا نتفاعل مع هذا الموضوع بحتمية ضميرنا ,وإذا قلنا ماهو الحل لهذه المعضلة، بذلت محاولات مختلفة في السابق , هناك ما تسمى بالرباعية ,وإذا

قيل ماهذه الرباعية ؟ أين ومتى ولماذا تكونت وما الغاية منها؟ وماهو هدفها؟ إن قصة هذه الرباعية يمكن ان تكتب عنها كتب عديدة , فالأساطير الموجودة فيها لانهاية لها . لا وجود لما يُسمى بالرباعية ,لماذا الرباعية؟ كانت هنالك مبادرات قبلها ,كانت هناك مبادرة جدة السعودية -الأمريكية - لماذا؟ لماذا ترغب السعودية في حل هذه المشكلة مع الولايات المتحدة؟ هذا موضوعٌ ظللنا نتفاكر حوله, السؤال ليس ما إذا كنا نُحبّذها أم لا، بل ما الحاجة إليها؟ ما هو الهدف في النهاية؟ لماذا تُتخذ هذه المبادرة؟ هل هناك حرب أهلية، وهل سنوقفها؟ هل هناك خلاف بين جنرالين، فهل سنُصلح بينهما؟ التظاهر بوجود مشاكل غير موجودة، واتخاذ مبادرات لحلها، أمرٌ لا يُمكن تبريره بأي حال من الأحوال,قبل قدوم ماتعرف بالرباعية ، كانت هنالك مبادرة جوار السودان من قبل الحكومة المصرية وفي الحقيقة كانت مبادرة جيدة ,حيث ان مشاركة كل الدول المجاورة للسودان ، كان سيُساعد في توسيع الوعي والرؤى ,وفوق هذا وذاك فقد انطلقت هذه المبادرة لكي تعمل هذه الدول مجتمعة وتساهم كل واحدة منها بنصيبها في خلق فرصة لحل المشكلة، لكنها اختفت بعد البروز على السطح , حيث لم تُدعَ السعودية نفسها للمشاركة ,لماذا لم تتم دعوتها ؟ السعودية جارة للسودان. لا ينبغي أن تنحصر في مشاركة دول الجوار الآخرى فقط,لقد فشلت المبادرة التي بدات ثم أختفت ".

المبادرات التي اتت الآن كمبادرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها ليس لها اهداف أخرى سوى تأخير القضية وتعقيدها, وفي النهاية تحت مظلة الأمم المتحدة، تعطي القضية شكلاً غير شكلها ، وتقدم مقترحات لا أساس لها، وفي النهاية تعطي الموضوع عكس صورته لتطيل امد الحرب بالحديث عن وقف إطلاق النار والمفاوضات والسلام والكلام المعسول .

لماذا تأخذ الامر الى جهة غير مطلوبة , شهرين، ثلاثة أشهر، أربعة أشهر، لماذا هذا التعقيد غير المبرر؟ أصبح الأمر الآن أشبه بتكتيك, تحت ستار الأمم المتحدة، تستغلون مظلة منظمات دولية وإقليمية أخرى، وبدلاً من دراسة القضايا بشكل صحيح وتقديم حلول، تطرحون أفكارًا هنا وهناك تُعقّدها,حيث ان إجترار الأفكار واللف والدوران يدفع بالقضية الى درجة عالية من التعقيد ,نحن لانحتاج لذلك,، فالقضية السودانية ,

فلان يتقاتل مع فلان، والجيش ينقسم، والقوى السياسية تتفق وتختلف، والأفكار تتضارب، وأنتم تشوهون القضية وتزيدونها تعقيدًا، وفي النهاية تذرفون دموع التماسيح .

تقولون لقد جاعوا,ماتوا,، حدث لهم كذا وكذا, ضاعت النسوة وكذا الأطفال ، وتركزون على ذلك بعمق، وفي النهاية تُوجهون القضية في الإتجاه المعاكس ، وتُغرقوها في متاهة لا داعي لها وفي النهاية، تُديرونها، وهذا يعني أنكم تُديرونها بتفاصيلها الدقيقة.

لا ينبغي أن تُزج قضية السودان في مثل هذه المتاهة. هناك تعقيد, وهناك كلام الناس,ينبغي ان لايكون هناك القول من قبيل يوجد كذا وكذا ,فالطريق القصير والصحيح هو أن يُكمل هذا المجلس المؤقت أو الانتقالي، الذي يتحمل الأمانة ، مهمته ويسلمها للشعب, فالنتائج الآتية من التسبب في الهجرة والموت والامراض يسأل عنها المتسببون فيها و من يُمولون هذه الأزمة .

ان أزعاج الناس بوسائل الاعلام المختلفة والتقييمات الدراماتيكية المبالغ فيها وفي النهاية المحاولات الجارية لإخراج الشعب عن مساره وإدخاله نحو الإضطرابات لم يتقبلها الشعب السوداني باي حال من الاحوال ,كما ان المجلس الإنتقالي المؤقت لايمكن ان يتقبله، وفي النهاية ينبغي على دول جوار السودان التي لها ضمير ان تسهم بنصيبها في حل الأزمة,ينبغي على مصر ان تقوم بدورها ,اما ليبيا فهي تعيش ولاتزال في مرحلة العمالة وينبغي ان تغير مسارها ,كما ان تشاد التي يقال عنها بأنها باتت نقطة إنطلاق يجب ان تعالج هذا الأمر ,ايضاً ينبغي على دول جوار السودان ان تحل مشاكلها بمختلف المستويات.

يجب ان يساهموا في حل القضة بصورة جماعية ,وإذا كان هنالك من يقول بانه لا يتفق في الرؤية ,دعه يجلس في المقعد وإستمع اليه ,بحيث تقول له انت , انا ايضاً يمكنني ان أسمعك كلامي,في النهاية ينبغي العمل بإطلاق برنامج جماعي ,ووضع خطة مشتركة. وإلا، ستأتي المحاولات من خلال التستر بمبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات المختلفة أخرى، والاتحاد الأوروبي، ومن هنا وهناك،و بدلًا من معالجتها للمشكلة الأساسية، فإنها ستؤجج الوضع وتزيد الطين بلة من خلال

جماعات الضغط المختلفة... ينبغي ان يتنبه الجميع للتعقيدات التي تنسج بالقول نحن نعمل مع مؤسسات دولية مختلفة ، ومع دول مؤثرة مختلفة، ، ولأنها قضية تستدعي المعالجة,ينبغي ان يخرج السودان مما يقال مبادرات "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا " او الثنائية او الجوار لان العملية واضحة ولايوجد مايزيد او ينقص منها ,يجب ان يعطي الشعب السوداني فرصة كي يخرج من هذا المأزق,في قضية السودان هذه ,نجد ان وعي الشعب السوداني بات يرتفع مع مرور الزمن,وقدرة المجلس الإنتقالي أصبحت تتحسن ,والعالم صار يدرك الامور بشكل افضل .

عليهم الان العمل بجدية من اجل حل المسألة ، بحيث تكون لمصلحة السودانيين والمنطقة ، خاصة وانه انكشف من كانو يصبون الزيت على النار ، لذلك نأمل ان تتجه الاوضاع في السودان نحو الحل

----------=====

تقوم جماعة الازدهار بحملة دعائية مستمرة ومملة غير قابلة للتنفيذ سموها إستراتيجية المياه. وهناك من يرى إن هذه الحملة الدعائية المكثفة ما هي إلا تمهيداً لإعلان حرب. من جهة أخرى، فإن الوضع الداخلي في اقاليم تقراي والأمحرا والأورومو و غيره مقلق للغاية. إلى أين قد يقود الوضع في إثيوبيا؟ تأثيره المحتمل على إرتريا؟

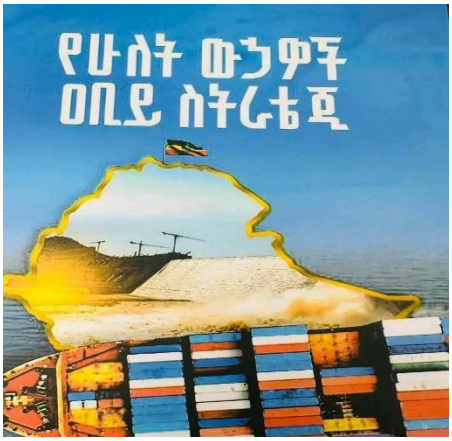

السيد/ الرئيس: كنت أود ان اقول انه من الافضل لكم لو تركتم هذا السؤال، لأنه ، يمكن إختصاره بأربع كلمات تختصر هذا النوع من الاخلاق وهي، ضعيف، مفلس، جشع، جبان. فالضعيف المفلس هو من يضع مثل هذه الأجندة وما معنى ان يضع هذا الشعب في مثل هذه الحالة من الفوضى؟ إن الحرب التي أُعلنت أمر غريب حقاً، لم نسمع بمثله من حيث الغرابة من قبل، لقد مرت علينا الكثير من الأمور، والأنظمة التي توالت على إثيوبيا كانت تعلن الحروب، لكن لم نسمع قط بمثل هذا الأمر. السؤال هو: لماذا يتم إعلان الحرب؟..

أولاً هذه الحرب المعلنة هي ضد الشعب الإثيوبي في المقام الأول، اما الحروب التى تقال انه سيتم شنها بسبب المياه ، فما هي إلا دعم لتلك الحرب الأساسية، ليس هناك من لم تُعلن ضده الحرب،ما المقصود بإعلان حرب بسبب المياه؟ لصالح من تقوم بهذا الإعلان، ومن المقصود بالحرب؟ هذه اسئلة يصعب ايجاد اجابة لها.بعد توقيع اتفاق بريتوريا اول ماجاءوا به هو مخطط للقضاء على فانو "تنظيم معارض "وبهذا اعلن حرب ضد شعب امحرا، ثم ضد شعب تقراي، بعدها ضد اروموا، الصومال والعفر، وهي حروب لانهاية لها، وهذا هو الاسوأ، ان يتم شن حروب داخل اثيوبيا.

ان من يستمعون الى الاقوال الكثيرة والمتواصلة عن البحر الأحمر، والحصول على منفذ بحري، هم بحق اشخاص صبورين، لكن أي شخص آخر لا يستمع إلى هذه الاحاديث ويسلك طريقه الخاص ، فهم لا يتورطون في هذه الفوضى، وبالتالي فمن يفكر في الدخول في مثل هذه المتاهات والإضطرابات هو شخص ضعيف، مفلس، جبان، وجشع.

ان تخلق امراً من العدم وتجعله مشكلة وتقول قلنا عن هذا الامر كذا، وردوا علينا بكذا وهم يقولون كذا، ماهو إلا إدمان، إنه إدمان المفلسين، إنه إدمان الجشعين،والجبناء، والضعفاء، ولا يمكن أن يكون له معنى آخر. لماذا يثير إعلان الحرب هذا قلق الناس، انه امراً لايدعوللقلق.

فهناك من يقول ان الحرب قد بدأت والمسيرات بدأت في القدوم ، لكن من الذي يجلب هذه المسيرات؟ من الذي يقوم بشراء كل هذه الاسلحة؟ من يموّل كل هذه المؤامرات؟ من أين تأتي كل هذه الأموال لتنفيذ ذلك؟ .
من هو المرتزق الذي تم شراؤه؟ ولماذا ؟ ما الذي سيجنيه من ذلك ؟ هذه الأجندة ليست لهم بل هي لجهات أخرى، اي انها ليس لجماعة الإزدهار ، بل لأولئك الذين يقومون بتمويل هذه المخططات ويدفعون الأموال لتنفيذها، وكما ذكرت آنفاً هو امر لا يمكن النظر إليه بمنأى عما يحدث في السودان ، وليس سراً يخفى على أحد.
من يسمون نفسهم بالإزدهار، او يمكن ان تطلقوا عليه اي مسمى تريدونه ، تعمل هذه الزمرة مقابل فتات موائد تلك الجهة التى تمول، فما الذي سيجعلنا نخاف من دعايتهم انهم سيشنون حرباً علينا ؟ و أي نوع من الحروب هي التى سيشنوها علينا؟ ..
ان التجارب الكثيرة التى مررنا بها علمتنا الكثير،ولذلك لن نقف ونقلق لمثل هذه الاعلانات، ويحضرنى هنا قصة العم صالح ، وهي قصة طويلة، ولا أريد إضاعة وقتكم في سردها، فان اتى اليك الشيطان على هيئة انسان ودعاك لكأس من الشاى بهدف جرك الى جدال ما ،فإنك لن تترك عملك وتنجر وراءه ، بل عليك ان تفعل كما فعل العم صالح من عد شوما الذي قال في القصة "تقول له لا، لدي عمل، سآتي إليك عندما أنجز عملي". الاستعدادات جارية. ما هي هذه الاستعدادات؟ من أين سيبدأ الهجوم؟ متى سيبدأ؟ هل سيبدأون بفانو ؟ هل سيعلنون الحرب على الشعب الإثيوبي أولًا ويتوقفون؟ هل سيأتون عبر سمرا؟ هل سيأتون عبر تقراي؟ أي طريق سيسلكون هل هو عبر قوجام أم قوندر؟ هل سيأتون عبر شوى وولو؟ من أي الإتجاهات سيأتون؟ يجب علينا ان لا نضيع وقتنا في مثل هذه الترهات. قد يكون ربما من الجيد أن أكرر ما ذكرته سابقاً ، وهو انه لا ينبغي السماح للاشخاص الضعفاء المفلسين، الجبناء والجشعين المصابين بهذه الأمراض بالقدوم وإثارة الفوضى في هذه المنطقة. لا ينبغي جرنا إلى موائد الكذب والخداع. لقد أُعلنت الحرب علينا، حسناً سنرى مايجب فعله عندما تندلع، وعندها نحتفظ بحقنا في الرد بالطريقة المناسبة . لا ينبغي الإنجرار وراء مثل هذه الاقاويل

المدفوعة بالخوف والجشع . سنرى مايجب فعله عندما تندلع الحرب وهي ليست جديدة علينا،وهو امر لم نتعلمه في الكليات بل عملياً عبر التجارب التى خضناها، والتاريخ يشهد على ذلك. لن ننجر الى الحرب بمسببات واهية وتافهة من جهات تدعو اليها، وعلينا ان نقوم بمايقتضيه واجبنا تجاه هذا الأمر، وماعدا ذلك ليس هناك مايدفعنا الى الجرى وراء هذه الترهات.مايقال عن انهم أعلنوا، ويجمعون الجيش والاسلحة، وهم يفعلون هذا وذاك ،نقول لهم حسنًا، سنرى ما سيحدث حين يحين آوانه، اما الأن فسنهتم بإنجاز أعمالنا الأخرى، ومثل ما قال العم صالح "لدي عمل، سآتي إليك عندما أنجز عملي"، وتمضى في طريقك.

السيد/الرئيس من بين الانجازات الدبلوماسية الكبيرة ، الزيارة التي قمت بها في ديسمبر الماضي للمملكة العربية السعودية ولقاءك بولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي الامير /محمد بن سلمان ،وكنت قبلها قد قمت بزيارة إلى جمهورية مصر العربية، بحثت في الزيارتين القضايا الثنائية والإقليمية . .ما مدى قبول اقتراح الحكومة الإرترية بتشكيل تحالف بين دول المنطقة لضمان أمنها في القضايا الإقليمية، خاصة تأمين البحر الأحمر؟ هل وجد الاقتراح قبول وتجاوب من هذه الدول لتكوين تصور مشترك ؟ وإلى اي مدى تسهم هذه الزيارة في التعاون الاقتصادي والتنموي؟

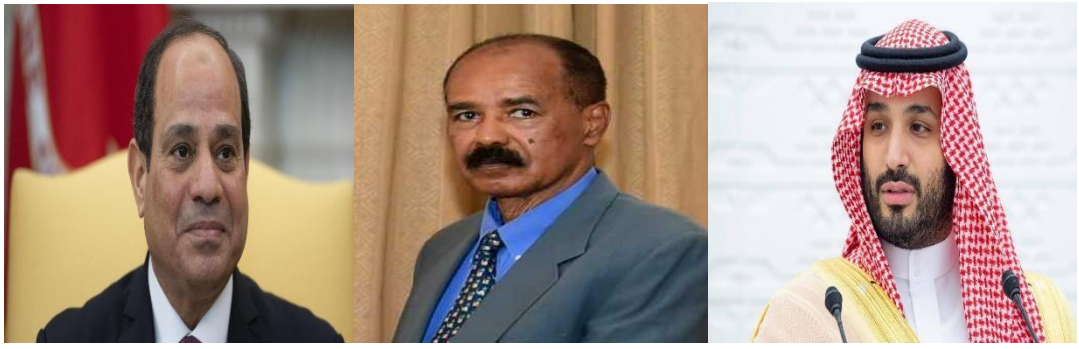

السيد/الرئيس: نحن منذ مرحلة الكفاح المسلح وما بعده نتبع سياسة ، الحرص على الاستقرار الإقليمي كمبدأ ثابت .لأنه في غياب الاستقرار الإقليمي لايستقيم وضعك، إذ لا يمكنك العيش في جزيرة معزولة،وهو ليس خيارًا، بل ضرورة وواجب، وهو شأن يخص الجميعً . ومحيطنا يتشكل من أربعة عناصر .أولها حوض النيل، الذي يضم مصر وجنوب السودان وإثيوبيا . وله ديناميكياته الجيوسياسية الخاصة به ..ثانيها القرن الأفريقي، والدول والشعوب التي تنتمي إليه غنية عن التعريف ، والثالث، مياه البحر الأحمر وخليج عدن والساحل الصومالي .وهي جيوسياسية لا تنفصل عن بعضها البعض .فالبحر الاحمر ليس مجرد ممر دولي، بل له ديناميكياته الخاصة . والمكون الرابع هومنطقة الخليج .هذه مناطق مترابطة و لا يمكن فصل أي جزء منها عن الآخر .لها تأثيرها في تحقيق الاستقرار بشكل عام، خاصة في ظل الأزمات المستمرة، ليس فقط بسبب تجاوزات داخل الإقليم، بل أيضاً بسبب التدخل الخارجي ، كما هو الحال في كل من السودان وجنوب السودان والصومال، وكذلك الاوضاع في اثيوبيا واليمن والوضع بالبحر الأحمر .

ليس من السهل التعهد بالعمل بشكل منفرد من أجل السلام والاستقرار والتكامل والوحدة في هذه المنطقة، دون العمل المشترك ، وهي ضرورة يفرضها الواقع لتحقيق الاستقرار.لأنه لا يمكننا القول بتحقيق سلام وتنمية اقتصادية دون تحقيق الاستقرار .وهي غنية بالموارد ، سواء كانت موارد طبيعية، او بشرية، حتى الموقع الجغرافي ... تتميزكلها بإمكانيات لا حصر لها .لذا يجب أن تنعم هذه المنطقة بالاستقرار .

لا يمكن لأي شخص واعٍ أن يعتبرالوضع الحالي في منطقتنا انه بخير .إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار والسلام ، ولا التنمية وحدها، بل هي عناصر متكاملة، و لتحقيق ذلك، لا بد من التفاهم والتشاور .ومن هنا يأتي موضوع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، التي لم تبدأ اليوم، بل هي

مستمرة وقديمة، واضعين في الاعتبارمكانة السعودية ودورها في هذه المنطقة .لذا، يجب على السعودية أن تلعب دورها والمشاركة بما لها من ثقل، وكذلك ينسحب الامر على كل من مصر وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان ، كل منها بدوره . ولتحقيق ذلك، لا بد من وجود تفاهم مشترك .

تواصلنا مع المملكة العربية السعودية مستمر، ويهدف إلى التوصل إلى تفاهم مشترك ، وهوأمرلا يقتصر على تبادل الأفكار وتقديم الوثائق فقط . بل لابد من مواصلة التشاور بشأن هذه القضايا، فقد تكون هناك أمور لا ننتبه اليها اونلاحظها نحن ، لكنهم يكونون على دراية بها، وكذلك امور نحن نلاحظها او لنا معلومات اكثر تفصيلاً عنها ، فيتم التنبيه اليها، وهذ القضايا يتم التوصل فيها الى فهم مشترك عبر اللقاءات المستمرة ،لحثهم على القيام بدورهم على اكمل وجه، وكذلك نحن نقوم بدورنا ايضاً، وذلك عبر الحوارات المستمرة والتي لم تنقطع يوماً.

وهي حقيقة قضايا كلها هامة، بدءًا من الصومال، والوضع في جنوب السودان، وفي البحر الأحمر، و في اليمن، وكذلك في إثيوبيا، والوضع في السودان .فإذا أردنا العمل من أجل الاستقرار الإقليمي والتنمية الإقليمية ، يجب أن نكون قادرين على خلق علاقات مستدامة، تتطور بشكل مستمر عبر العمل المستمر، وليس شيئًا نتفق عليه على الورق.

خاصة وان التشاور والتفاكر تعزز اكثر مع مجيئ ولي العهد الامير / محمد بن سلمان ، بتبادل الافكار والسياسات وتحويلها الى خطط قابلة للتنفيذ عملياً،والارتقاء بها نحو آفاق ارحب عما كانت عليه قبله ، وهذا ما ميز العلاقات معه.وذلك بمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بالتفصيل ، والاتفاق على ما يمكن عمله عبر تقييم موضوعي للاوضاع في هذه المنطقة.

ففيما يتعلق بالبحر الاحمر ، نظراً لأهميته الاستراتيجية ، يجب ان يكون ملك اصحابه ، وألاّ نسمح لكل من هب ودب بأن يبني به قاعدة او معسكر ،لأن الامر يتعلق بسيادة كل دوله . كما انه لايجوز

لأي دولة من دوله ان تسمح منفردة بالسماح لقواعد اجنبية دون الاعتبار للسلامة الاقليمية ، ودون الرجوع والتفاهم مع الاخرين ، بما يحفظ أمن الجميع ، فمثلاً الصومال يمتلك شاطئ بطول 3300 كيلومتر ، وابن الصومال احق بحماية مياهه اكثر من الاخرين ، فمتى ما ضمن الصومال سيادته ،فإنه قادر على حماية مياهه واراضيه وسمائه، سواء كان بإمكاناته الذاتية او بالتعاون مع الاخرين ، مع إستبعاد الاجنبي من القوى الخارجية عن المنطقة.

كما يجب على كل من جيبوتي وارتريا والسودان واليمن وعمان والسعودية ان تمتلك قدراتها التي تمكنها من حماية مياهها وسماءها وارضها و سيادتها ، أما إذا قيل هذا الامر يتطلب امكانيات كبيره لانستطيع تأمينهابشكل منفرد، هنا يأتي الخيار الثاني وهو العمل بالتنسيق لتأمين هذا الممر الحيوي بتطوير امكانياتنا معاً ، والعمل بشكل مشترك لضمان امن وسلامة البحر الاحمر وشواطئ الصومال والمحيط الهندي وخليج عدن.

اما إذا قيل لنا لاتستطيعون العمل على الخيارين ، لأن امكاناتكم محدودة ، لاتلبي ذلك ، وانهم سيتدخلون وفق ما يسمح به القانون عبر مجلس الامن والمنظمات الدولية لنرى.... لكن قبل كل شيئ علينا تأمين الارضية التي تسمح لنا بالعمل معاً ،لضمان سلامة ليس منطقتنا فحسب ، بل تأمين سلامة هذا الممر الحيوي ، بعدم السماح للتجارة غير القانونية ، وتهريب المخدرات ومنع كل النشاطات غير القانونية ، وبأن تقوم كل دولة بحماية اراضيها وسيادتها ، فإذا تعذر ذلك لنعمل على ذلك بشكل جماعي ، وحتى هذه إن قيل ايضاً لايمكننا تأمين ذلك ، هنالك خيار ثالث ، ومثل هذه الآراء ليست لنا ، بل رأي الجميع ،لأنه في الأخير لابد ان يكون احد هذه الخيارات يضمن امن واستقرار المنطقة او الاقليم .

على كل دولة ان تعمل على تأمين سيادتها وتتحمل مسئوليتها السيادية بمنع اي تحركات غير قانوية ،وان اي نظام يتحمل مسئوليته ، وإذا تعذر ذلك لابد من العمل معاً، لمواجهة الارهاب العالمي ، والمنظمات التآمرية التي تنشط على مستوى العالم ، لأنه إذا ما تمكنا من إنجاز ذلك،فإنه سيؤدي بالنتيجة الى ضمان وضع اساس ثابت للتعاون ، من اجل التنمية ، وبرامج البنى التحتية وبرامج التعاون الاقتصادي والاستثماري ، وتنسيق مختلف البرامج الخدمية ، وذلك بالتفاهم أولاً مع شركاءنا، وهو ما نقوم بالتباحث حوله باستمرار، بعض هذه المسائل تطرأ اثنائه ، يتم بحثها في وقتها.

ليس خافياً على احد ان ما يحدث في كل من السودان وجنوب السودان والصومال واليمن واثيوبيا ، والاوضاع في البحر الاحمر ، وما يتسبب فيه من اضرار ، انما هو بسبب التدخلات الخارجية، لابد من التنبه له . ولذلك من اجل ضمان الاستقرار الذي نرغب فيه ، علينا جميعاً الاسهام فيه كلاً بدوره وامكاناته ، فمصر والسعودية يستطيعان الاسهام بذلك ، فإذا ما ساهمنا جميعاً كل بما يملك من امكانات، يقودنا ذلك الى طريق التنمية من ابوابه الواسعة ، لكن لتنفيذ ذلك ، قبل كل شيئ علينا تقريب آراءنا وتصوراتنا ، ليس بالتفاهم المبدئي فقط ، بل بوضع الخطط التي تطبق عملياً على ارض الواقع ، والاسهام فيه كل بما له من دور وامكانيات .في مختلف القطاعات والمجالات ، وكيفية تنسيق علاقاتنا التجارية ، وتبادل المنافع والمصالح، وهكذا نقوي اقتصاداتنا ، وانتاجيتنا ، وصادراتنا وارداتنا ، و يمكن اشراك الاخرين ايضاً ، لكن قبله لابد من ارساء افكار ، كأساس لضمان الاستقرار المشترك وهذا ما يتم تناوله والحديث فيه مع الامير محمد بن سلمان باستمرار .

ربما بعض الاحيان ننشغل ببعض القضايا ما يؤدي الى ان التشاور بيننا قد يتأخر، لكن الافضل دائماً اللقاءات في فترات متقاربة لتبادل وجهات النظر حول القضايا والبرامج التي بحاجة لبحثها بعمق.

وبما ان هناك من القوى الخارجية من يتدخلون ليعرقلوا هذا المسار حتى لاتسير العلاقات وتتطوركما ينبغي ، بافتعال الحجج والمبررات، من قبيل التدخلات التي تحدث في كل من السودان واثيوبيا والصومال واليمن والبحر الاحمر ، على مرأى ومسمع الجميع، والذي علينا التصدي له ، عبر التشاور المستمر، بوضع الخطط الدقيقة.فالاستقرار والسلام شرط لازم وليس هدف ، فهو شرط لإرساء التنمية والرخاء والتنمية المستدامة . فإذا تمكنا من ارساء السلام والاستقرار، واستطعنا حماية حدودنا ومياهنا وارضنا ، فإن ذلك بلاشك يمهد لإرساء الارضية للتنمية المستدامة ، وبدلاً من العمل بشكل منفرد ، فإن العمل المشترك يضاعف القوة ، ويفسح الباب واسعاً للتعامل مع العالم ، وهذا ليس سراً ، بل ما نحرص على تناوله وبحثه باستمرار ...وما نبحثه مع كل من مصر والسعودية من تعاون وشراكة، يركز على هذه القضايا ومن اجل تحقيقها، ولم نفكر يوماً في تناول أجندة خاصة بنا فقط.

إهتمامنا بالسودان ليس امراً جديداً ، وليس الهم خاص بنا ، بل على الجميع العمل على ردع من يعملون على صب الزيت على النار من القوى الخارجية ، حتى لو كانت هنالك مبادرات تدعي حل مشكلة السودان ، إلاّ اننا في الاقليم قادرون على حل مشاكلنا ، علينا حل المشكلات في السودان بوضع البرامج الخاصة بذلك ، إذ ليس هنالك بنود نختلف عليها.

قد تختلف التدخلات والمبادرات الخارجية من حيث النظرة ، لكن بما انه ليس هنالك بيننا وبين السعودية ومصر وغيره من دول المنطقة

خلاف ، وليس هنالك مانفكر فيه خارج النظرة الموضوعية ،نستطيع القول اننا نسير حتى الان في الاتجاه الصحيح .

لكنه ايضاً يتطلب عمل كبير ، إذ لا يتأتى خلق هذا النوع من العمل الموحد، وفق الرغبات والتمنيات ، بل بحاجة الى تضحيات ، والى وقت ، إذ تتخلله الكثير من المتاعب . ولتنفيذه لابد من الارادة القوية والتصميم ، فحجم التدخلات الخارجية والمؤامرات وما يصرف من اموال كبير جداً ، لذلك يحتاج الى تعزيز العمل المشترك لمواجهته وإفشاله، وفهم من هم الذين يتدخلون وماهي اهدافهم امر آخر .

وبما ان الطموح الجماعي، لابد من العمل بشكل جماعي ، باجراء اللقاءات و التشاور المستمر ومراجعة البرامج وتعديلها وتطويرها .

الزيارة التي قمت بها هي استمرار لمسار طويل في هذا الاتجاه، وما قمنا به خلال ال 14عاماً من مشاورات نلمس اليوم نتائجها عملياً ، الان لنا فهمنا المشترك ورؤانا المشتركة ، ويساهم كل منا بدوره ، لكنه ليس بالامر الكافي ، فالمسيرة لازالت امامنا والتحديات كذلك...

ففي زيارتي عام 2025 بحثنا ما يمكن عمله عام 2026 والتفاهم حولها بشكل عام. وذلك بالإعداد لما يلزمها ، وقد اتفقنا على ما يمكن انجازه عام2026 ، وبما يتوافق و استقرار المنطقة.

فخامة الرئيس، لننتقل إلى الشؤون الداخلية، لقد أكدت مرارًا وتكرارًا أن التنمية هي أولويتنا في كافة الظروف .كنت قد ذكرت في مقابلة سابقة، أن هناك خططًا لتعزيز فعالية برامج التنمية الوطنية في مختلف القطاعات في الأقاليم الستة، بحلول عام 2026 عبر مساهمة ومشاركة شعبية واسعة ومنظمة .هل من توضيح بشأن تنفيذ هذه البرامج؟

السيد الرئيس:كما ذكرتُ سابقاً، التنمية لها شرطها، الشرط الأساسي للتنمية هو السلام والاستقرار، وإن التضحيات التي قدمناها في نضالنا التحرري من أجل العيش في ظل السلام والاستقرار لم تكن سهلة .هذا يعني للحديث عن التنمية، علينا أولاً ضمان استقلالنا .فحتى خلال فترة النضال، لم تُؤجل أنشطة التنمية .وبما أن المهمة الأولى كانت التخلص من الاستعمار ، قدمنا التضحيات وحققنا الحرية .وقد كان الإستقلال غير سهل وهو الأصعب من النضال التحرري، حيث كانت الخيارات قليلة وبسيطة في النضال التحرري ،ولم يصعب التعامل معها .أما بناء دولة ليس تحدياً سهلاً، من حيث الوقت والمواد والموارد وعوامل أخرى كثيرة .إنها ليست مهمة سهلة خاصة في البيئة التي نعيش فيها.

يمكننا القول إننا نتمتع باستقرار داخلي، ونتمتع بوضع أفضل نسبيًا عن غيرنا في بناء الدولة .لكن لا يمكننا الإطمئنان لهذا الوضع ،حيث يجب علينا العمل على تحقيق التكامل والتماسك مع بيئتنا ومحيطنا لضمان سلامنا واستقرارنا بشكل مستدام .وفي خضم ذلك، يجب أن يظل تركيزنا الأكبر دائمًا على التنمية .

إن تصدينا التنموي ثابت لا يتزعزع تحت أي ظرف من الظروف، وليس بالأمر الذي نتخلى عنه لمجرد وجود مشكلة، أو حرب هنا أو هناك أو مهام أخرى مهما تعاظمت .وبالنظر إلى ما يُسمى بالظروف العالمية والإقليمية المذكورة سابقًا، لم تقيدنا على الإطلاق ، ولم نصل إلى استنتاج مفاده أنه من

الصعب التركيز على برامجنا التنموية . فليحدث ما يحدث ،الأهم هو أن تثبت المحراث بغض النظر عما يتجه إليه الثور أثناء الحراثة، يعني ذلك التركيز على التنمية في نهاية المطاف.لا يمكن ترك أي شيء خلف الركب،فإذا كان بحوزتك أداة زراعية ،يمكنك السير غداً إلى التنمية حاملاً المحراث وتعمل في التنمية بإدخال تقنيات متقدمة ،حيث لا بديل عن التنمية وإنها ليست شيئًا نؤجله إلى الغد .لذا، يجب أن نكون قادرين، في جميع الأحوال، على العمل على هذه الجوانب في برامجنا، سواءً كانت إقليمية أو خاصة بنا، قطاعاً تلو الآخر، وصناعةً تلو الأخرى .وأخيراً، يجب أن نكون مؤهلين للعمل الذي نقوم به ولبرامج التنمية التي ننفذها.

إذا أردنا تنفيذ برامج التنمية ، لنأخذ مقاييس المهارات التي نكتسبها، و ما هي الموارد التي نحتاجها لتحقيق ذلك، وما هي آلالات والمعدات والمواد والفرص الزمنية، وقبل كل شيء، الموارد البشرية ؟ يمكننا المضي قدمًا ليس فقط عامًا بعد عام، بل كل خمس سنوات، أو كل ثلاث سنوات على الأقل، وربما لفترة أطول تصل إلى عشر سنوات .ما هي أولوياتنا؟ قد تتغير أولوياتنا، وعلينا أن نكون قادرين على تحديدها واحدة تلو الأخرى .وعند تنفيذ هذه الأولويات، يجب أن نكون على دراية بالتفاصيل .مع انتقالنا من عام 2025إلى عام2026 ، لكل منهما خصائصه الفريدة ووضعه الخاص .ما علاقة ذلك بالتطورات المختلفة التي شهدناها خلال الـ 25 أو 30 عامًا الماضية؟ يجب أن تكون أولوياتنا لعام 2026 في المقام الأول في مجال البنية التحتية .لقد عملنا على خطط رئيسية للبنية التحتية للطرق في أوقات مختلفة، لكنها لم تسر كما كنا نأمل .إن طرقنا لا تساهم في نمونا الاقتصادي أو إنتاجيتنا، نظراً لوعورتها وضيقها وكثرة جوانبها السلبية، لذا يجب ألا يتم تجاهل البنية التحتية، ليس كموضوع رئيسي، بل كأولوية.

لقد راجعنا قضية ما لدينا من طرق لتساعدنا في إنجاز العديد من البرامج الأخرى .لم ننفذ ما خططنا له في السابق ، ولكن يتطلب منا في الوقت الحاضر كيف سنعمل ،وكيف نحشد الموارد اللازمة لذلك، ويجب وضع برامج

لتطوير الطرق ليس فقط لربط الداخل ، بل لتربطنا مع دول الجوار .لا نثني على ما أنجزناه حتى الآن،حيث كان بإمكاننا تحقيق إنجازات عظيمة، لكننا لم نُحقق الكثير بعد. إلاّ أن هذه النقاط تُصنّف ضمن النقاط الثلاث التي نحتاج إلى إعادة النظر فيها وتطبيقها بحلول عام 2026 م .وبالنظر إلى نوع الطرق ونطاقها وأهميتها، فإن الطرق المعبدة، وكذلك الطرق الترابية، تُحقق إنجازات في مناطق محدودة مختلفة او المناطق النائية .ويجب أن تكون قدرات الآليات والمعدات والمواد والعمالة والتنظيم المتوفرة لدينا حتى الآن قادرة على العمل لتحقيق هذه الأهداف.

جزء من خطط عام 2026 أنه يجب أن نعمل عليها بشكل مختلف عن خطط أعوام 2025 و 2024و - 2023وهناك تفاصيل .أخيرًا، نأتي إلى الموارد لدينا إسمنت، سيخ، وسيارات، وآليات كبيرة وصغيرة، وأدوات يدوية، ولدينا القوى العاملة اللازمة لإنجاز ذلك .توجد خطط للبنية التحتية لعام 2026 حول كيفية تنظيم مواردنا على النحو الأمثل لتنفيذ هذا البرنامج.

يأتي بعد ذلك موضوع المياه الذي كان يجب ان يذكر في المقدمة، نظراً إلى نوع البرامج التي ننفذها، وأهمية الماء - هل الماء للشرب فقط؟ هل هو للنظافة؟ هل هو للزراعة؟ هل هو للصناعة؟ أي نوع من الماء؟ من أي منطقة؟ أي شريحة من سكاننا ستتأثر به؟ ما الفوائد التي سنجنيها منه؟ مع

التقدم التكنولوجي، ما التقنيات الجديدة التي يمكننا إدخالها؟ قبل كل شيء، يجب أن ترتقي برامجنا المائية إلى مستوى أعلى مما كنا عليه سابقًا .ربما إذا نظرنا إلى الأمربشكل اوسع وليس فقط حفظ المياه والتربة، وهي معالجة علمية مدروسة جيدًا بواسطة نظم المعلومات الجغرافية التى تقوم بتحديد وجود الأودية والخيران والمنحدرات الأرضية والسهول وغيرها ، وأين نغرس الأشجار، ونحدد السدود، الحواجز، وغيرها من الوسائل التي تمكننا من التحكم في تدفق المياه .يجب أن تكون لدينا خطة وطنية شاملة لبناء السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي نحتاجها.

سواء في الوديان أو المنحدرات أو المرتفعات، يمكن في الوقت الحاضر دراسة برامجنا لتطوير المياه، بما في ذلك ما نسميه حفظ المياه والتربة و معالجة مساقط المياه ، علميًا ومهنيًا، وتطويرها هنا بطريقة تجعل هطول الأمطار فيها سنويًا أو موسميًا ...فهي تتمتع بهذه المزايا، ونحن بحاجة إلى إنشاء مثل هذه البنية حولها لنتمكن من التحكم بها بشكل كامل .يجب تعزيز قدراتنا على التحكم في المياه من خلال إدخال برامج التشجير وبناء الحواجز والمدرجات ، وليس فقط ببناء بنية تحتية ضخمة كالسدود والخزانات، ويجب أن تكون التكنولوجيا قادرة على التطور المستمر .يجب أن نكون قادرين على زيادة فعالية وإنتاجية المياه المتاحة لدينا، بما في ذلك في سدودنا الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، من خلال تطبيق أعلى معايير التحكم وأحدث التقنيات في استخدامها .وفي مجال توصيل المياه، يجب أن نكون قادرين على تركيب أنابيب متنوعة وإحضار الشبكات التحويلية من المنطقة المحيطة .أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نكون قادرين على توفير مياه شرب نظيفة، ومياه نظيفة للصرف الصحي، ومياه للزراعة وتربية الماشية لفئات مجتمعنا في المناطق النائية. سواء حصلنا على المياه من الآبار، و من الأنهار أم السدود او من مصدر آخر ..يجب أن نكون قادرين على توفير المياه حتى عبر تحلية مياه البحر .هذه هي استراتيجية تنمية المياه الشاملة الحالية، ولا توجد ابتكارات جديدة في هذا الشأن، وقد نوقش الأمر أيضاً .ما الذي فعلناه عملياً في الماضي

حتى عام2025 ؟ ما الذي يجب أن نفعله في عام2026 ؟ قبل البنية التحتية، وقبل الطرق، تأتي المياه .لا ينبغي أن يكون موضوع المياه منفصلاً عن برامج التنمية الأخرى، والقطاعات، وصناعة المياه.

ما سيتم العمل فيه من مشروع المياه في عام 2026 يعتبر جزء صغير ،من عملية توسيع نطاق خدمات المياه ورفع كفاءتها، بدءًا من تخزينها في الآبار، وإجراء إصلاحات شاملة لخطوط التوزيع والتوصيل .وما يأتي بعد المياه، أو ما يفترض أن يسبقها، هو الطاقة أو الكهرباء .بدأت خدمات الكهرباء في حرقيقو، لكنها لم تتطور بالشكل المطلوب .لم نعمل بالمستوى الذي نطمح إليه في مجال الطاقة اوالكهرباء ،سواء للخدمات المنزلية، أو للصناعة، أو للزراعة، وكذلك لبرامج التنمية الأخرى .فما أنجزناه حتى الآن هو مجرد إصلاحات، ونحتاج إلى خطة رئيسية متكاملة إبتدأءً من السنوات الثلاث أو الأربع الماضية .هذا يعني أننا بحاجة إلى تنظيم برامجنا على المستوى الوطني، من التوليد إلى تقديم الخدمة أو الاستهلاك .وقد تم التوصل إلى استنتاج نهائي قبل حوالي خمس أو ست سنوات مفاده أنه لا جدوى من إنشاء شبكة كهرباء وطنية .وبما أنه من المستحيل توفير الكهرباء لجميع أنحاء البلاد، فلا بد من بناء محطات توليد طاقة اخرى.لذا نعتمد في عملنا على مبدأ الشبكات المصغرة، وينبغي تقسيم البلاد إلى شبكات أصغر، بحيث تتمتع كل

منطقة بخدمات كهرباء خاصة بها .يمكننا التفكير في إنشاء ما يصل إلى 12 شبكة فرعية، تُسمى مربعات فرعية أو شبكات مصغرة أو محطات توليد كهرباء مستقلة .أما بأي طرق يتم التوليد ، فهناك خيارات متعددة.

هناك طاقة حرارية تُولّد باستخدام المولدات، لكن هذا لا يدوم ويعتبر غير مجدي بالنسبة لنا . إذا أردنا تقديم خدمات طاقة مستدامة ودائمة، فعلينا البحث عن مصادر طاقة أخرى منخفضة التكلفة وتضمن كفاءة خدماتها.لقد اصبحت الطاقة المتجددة في الوقت الحاضر الاستخدام الامثل ، ويمكننا القول إن معرفتنا بها قد تطورت مع مرور الوقت .فبدلاً من الاعتماد على مولدات الديزل، يمكننا استخدام الطاقة الشمسية كبديل، إضافة الى طاقة الرياح،و الطاقة الحرارية الأرضية التي لم تستغل ولم تتطور بعد، يجب أن ننظر إليها كمصدر للطاقة على المدى البعيد .الأمر المثير للدهشة هو ما ذكرناه مؤخرًا، وهو إمكانية استخدام الطاقة النووية .عندما أُنشئت شركة قانيو هنا في أسمرا، كان من المُخطط إنشاء محطة طاقة نووية بقدرة خمسة ميغاواط في أسمرا لأغراض البحث الأمريكي .هذا يعني مصدرًا للطاقة، بماياسب تحدياتهم لتلك الفترة .لا نقول هذا المشروع بعيد المنال، و لا نستبعد تحقيقه .يجب ان يكون لدينا جميع أنواع المولدات التي تقلل تكاليف الإنتاج، وتضمن توسع وكفاءة الخدمة، و تمكننا أخيراً من الحصول على المزيد من المنتج .كم من الطاقة يمكننا ان ننتج ،إبتداءً من الطاقة الحرارية . هدفنا الأول هو إنتاج 360 ميغاواط مقسمة إلى شبكات صغيرة مختلفة .إذا قلنا 12 ميغاواط ، على سبيل المثال، فيمكننا أن نصل إلى 30 ميغاواط في شبكة صغيرة .ولكن بما أن تركيب محطة طاقة بقدرة 30 ميغاواط على مساحة قدم واحدة لا يكلفنا شيئاً، فمن المفترض أن يكون بالإمكان تطويرها على مراحل أيضاً .تبدأ صغيرة وتنمو .هذا المربعات او الشبكات الفرعية، سوف لن تستمر على هذا النحو،حيث يجب ربطها بشبكة وطنية في نهاية المطاف .بما أن هذه هي الخطوة الأولى نحو الشبكة الوطنية، فبدلاً من تركيب مولدات كهربائية في حرقيقو فقط ، وضعنا المولدات في مواقع أخرى .بدلاً من القول إننا نمتلك في

كركبت، في فانكو، يمكننا اعتبار هذا الموقع شبكة مصغرة، ونعمل تدريجياً على توفير النقل والتوزيع والاستهلاك اللازمين .يجب أن نرفع الـ 360 ميغاواط إلى 20,000 ميغاواط.

سواءً كانت هذه الخدمة في المنازل أو الزراعة أو الصناعات والبرامج الرئيسية الأخرى . التخطيط الذي يحتاجه برنامج الطاقة معد .بل يمكن ابتكار أفكار رائعة، وإدخال تقنيات جديدة .لكن كيف سيتم تنفيذها؟ هل لدينا جدول زمني؟ هل لدينا الموارد اللازمة؟ من أين نحصل على التمويل؟ نحن بحاجة إلى زيادة الطاقة المستخدمة في التنظيف، والشرب، والزراعة، والصناعة، وتربية الحيوانات .لا يجب أن يُهدر الوقت، بل يجب ألعمل على استخدام أحدث التقنيات المتاحة، لأن تسريعها سيُحقق لنا أفضل النتائج .هذا الأمر مرتبط باستهلاك الطاقة، فالحديث عنه أسهل ، ولكن تطبيقه عمليًا ليس بالأمر الهين.

يجب أن تكون قادرًا على اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لتشغيل ذلك .ليس هذا بالأمر الذي يُمكن فعله دون القيام بهذه الأمور لمجرد وجود تمويل خارجي أو تمويلنا الخاص، أو لمجرد قدرتنا على شراء التكنولوجيا من أي مكان .يجب أن تكون قادرًا على ضمان صيانتها وتطويرها لضمان استدامتها وتشغيلها .توجد مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية في الشوارع كتجربة .إنها مجرد تجربة، ولا يُمكن الاعتماد عليها بمجرد الحديث أنه تم تركيب مصابيح في الشوارع .إنها تجربة تُتيح التعرف على التكنولوجيا الجديدة بشكل معمق ويجري العمل على تعزيز القدرات اللازمة لها .تم تقسيم هذه الخطط الشاملة في الوقت الحاضر، وسنقدم تفاصيل ما سنفعله في العام 2026 كنقطة انطلاق .

هذا ما يتعلق بالطاقة، ولكن التنمية تُعد دائمًا أولوية .حيث يمكننا حشد الموارد لبرامج تطوير البنية التحتية للمياه، وخدمات النقل، وخدمات الإسكان والإمدادات، وغيرها من برامج التنمية المهمة المتعلقة بالزراعة والموارد البحرية .خدمات النقل، كما ذكرت، موضوع بالغ الأهمية، إذ يجب علينا

تحقيق أعلى كفاءة ممكنة للأفراد والممتلكات من خلال تحسين خدمات النقل البري، وتعبئة الموارد اللازمة لها، وأخيرًا، قياس مدى فاعليتها.

لذلك علينا التركيز على الأهم .هذا يعني التعلم ، فهل لدينا من يُشرف على جميع برامج التنمية هذه، قطاعًا تلو الآخر، وصناعةً تلو الأخرى؟ من الممكن شراء سيارة وجلبها،من الممكن أيضاً الحصول على تمويل من هنا وهناك وحشد الموارد اللازمة .فإذا اردنا إطلاق برامج تنمية مستدامة، قطاعًا تلو الآخر، وصناعةً تلو الأخرى، فعلينا تنمية مواردنا البشرية .لا يُمكننا التباهي بتنفيذ أي برنامج تنموي دون حشد الموارد البشرية .يُمكننا الحديث عنها، و تحسينها، ويُمكننا الحديث عما سنفعله بهذه البرامج المُسماة بالبنية التحتية، والمياه، والطاقة، والإسكان، والنقل، والتعدين، وغيرها من البرامج المُتنوعة، واحدًا تلو الآخر حتى عام 2026 وما بعده .لن يتحقق ذلك بدون التعليم، ولا يُمكن تنفيذ أي برامج تنموية بدونه .الأولوية القصوى هي للتعليم .يجب أن نكون قادرين على الوصول إلى أعلى مستوى في التعليم المهني والتقني .يجب أن نكون قادرين على توفير طاقة استيعابية كافية .نحتاج إلى القدرة على العمل بنظام ثلاث أو أربع ورديات، وليس وردية واحدة فقط .عندما يتعلق الأمر بالمشاركة العامة الواسعة، فإن الأمر لا يتعلق بأرقام المشاركة الواسعة، إنه ليس مجرد رقم.

يجب أن تمتلك موارد بشرية مؤهلة وذات مهارات وكفاءة وخبرة .ولا بد من إشراك الشعب بفعالية لضمان مشاركة واسعة في جميع برامج التنمية المتعلقة بالمياه والبنية التحتية والطاقة والزراعة والموارد البحرية .الكفاءة تعني المهارة والمعرفة، ولا تعني بالضرورة شهادات ضخمة .يجب أن توفر المهنة والمهارات، من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى النطاق الكامل لبرامج التنمية التي تحتاجها .إذا لديك القوى العاملة المخصصة لجدول زمني، وتعمل بوردية واحدة يوميًا على مدار 24 ساعة، فلماذا لا تعمل بورديتين أو ثلاث؟ هل لديك المؤهلات اللازمة لذلك؟ هل لديك القدرة على التحكم في خططك وتنفيذها؟ هل استثمارك في جميع القطاعات في مختلف الصناعات، بالإضافة

إلى ناتجه الاقتصادي، يحقق التقدم المنشود؟ هناك قضايا جوهرية كهذه، وفي معظم الحالات، حتى وإن كانت الأفكار جذابة، ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر هو مواردنا البشرية .يعود ذلك إلى أن برامجنا الخاصة بالموارد البشرية، والتي نسعى إلى تطويرها عاماً بعد عام، لم ترقى إلى تحقيق النتائج والفعالية التي نطمح إليها.

لذا، علينا إصلاح المناهج الدراسية بشكل جذري، وأن أحد هذه البرامج الرئيسية للفترة 2026-2030 يتعلق بشكل أساسي ببرامجنا التعليمية، وبمؤسساتنا التعليمية .سواء كانت هذه المؤسسات جامعات أو مدارس ثانوية، يجب أن نكون قادرين على تغيير نظام التعليم لكي نتمكن من حشد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بدءا من مرحلة رياض الاطفال .لذا، إذا كانت هناك أولويات للسنوات القادمة، بما في ذلك عام2026 ، وهي تلك التي ذكرتها سابقًا بشأن البنية التحتية والطاقة والنقل والماء والزراعة والموارد البحرية، فلن يكون من الصعب تحديدها، ولن يكون من الصعب حشد الموارد .يكمن التحدي الأكبر أمامنا في الوصول إلى المستوى المطلوب من الموارد البشرية،لذا سيكون برنامج التعليم الذي ذكرته من أولويتنا.

لذا خططنا لعام 2026 وضعت هذا الأساس .لدينا خارطة طريق لكيفية سير عملنا من عام 2026 حتى عام .2030 يتطلب في نهاية المطاف تقسيم هذه الخطط إلى الأقاليم الست للتنفيذ.هناك ما سينفذ على مستوى الوطن أو بالمؤسسات الوطنية كمسار آخر .لا أريد التحدث نيابةً عنهم بشأن عام 2026، إذ يجب تعزيز ما يوضع في الأقاليم سنوياً لضمان قدرة الإدارات و تعزيز المشاركة الشعبية .ما هو شكل البرامج التي وضعها حكام الأقاليم ؟ ما هي الاولوية في البرامج التي وضعوها ؟ما الذي سينفذونه ، وما الذي لن ينفذوه؟ وما هي ترتيباتهم لضمان المشاركة الشعبية؟ يمكن أيضًا إجراء مقابلة معهم حول كيفية تنفيذهم لذلك .إنه موضوع متروك لهم.

فخامة الرئيس هذا السؤال يختص بالمواطنين المقيمين في المهجر, الى اي مستوى وصل تقوية وتجويد تأطيراتهم والجهود المبذولة لكي يستثمروا قدراتهم في البرامج التنموية خلال المرحلة التي ندخلها ؟

السيد الرئيس: أقول من الافضل ان يتم الحديث عن الموضوعات كلا على حدا,ولكى نتناول بشكل عام الموضوعات بشكل جزئي,فإن مشاركة الشعب لم يكن موضوعاً سهلاً,ومايقال عن المهجر ليس بالإختراع الجديد,كيف كان دورهم في فترة الكفاح المسلح,وماهي الإسهامات الكبيرة التي ساهم بها مواطنونا في الخارج, وإذا اردت ان تحكي القصة فهي لانهاية لها, والآن ماذا يمكن ان يفعل مواطنونا في المهجر او الخارج خلال عهد الإستقلال، واسهامهم في عملية بناء الوطن,وماهي إمكانياتهم؟والسؤال ليس عن بسالتهم او وطنيتهم, يجب إتاحة فرصة تمكنهم من المساهمة الفعالة,لايمكننا الحديث عن برامح العام الماضي وقبله, يجب ان تكون لديهم مشاركة خاصة في هذه الآونة والاعوام القادمة.

ان عدم تنفيذ البرنامج الذي وضعناه للسنوات الثلاث الماضية لم يكن بسبب الجهل, حيث قدمت ورقة بالقول ينبغي ان تكون لنا خطة كي نضمن المساهمة الفاعلة لمواطنينا في المهجر,فيم سيشاركون؟ دعونا نقسم الأمر الى شقين,احدهم هو التصدي, التصدي السياسي والدبلوماسي والإعلامي .هذا ليس اختراعاً جديداً ولكنه امر يجب ان يشارك فيه شعبنا, والمواطنون في الخارج لديهم فرصة مميزة,فالتصدي السياسي, لم يكن ملكهم الخاص, ينبغي ان يعملوا على توسيع الصداقات وتقوية العلاقات المختلفة التي لديهم,وزيادة التصدي الخاص بالسياسة والوعي, ويحتاج ذلك الى تنظيم .

إذا كان هنالك تصدي دبلوماسي فإن العلاقات الدبلوماسية ستنفذ عبره, لدينا سفارات,ولكن لاتقتصر علاقتنا الدبلوماسية عبر السفارات فقط, هنالك تصدي يهدف الى ان يتحمل كل مواطن في الخارج مسؤوليته من خلال المشاركة في البناء الوطني,من السهل رسم ملامح هذا التصدي في ورقة , ويجب تقوية مساهمة من بالخارج إعلامياً للتصدي للتضليل و الكذب,والتشويه

بمختلف انواعه, يجب ان يشارك كل مواطن بالخارج في التصدي السياسي والدبلوماسي والإعلامي, كما ينبغي ان يساهم كل مواطن حسب قدرته في هذا التصدي بالموقع الذي يتواجد به سواء في امريكا,اوروبا,افريقيا,الشرق الاوسط وغيرها من مناطق العالم,هذا الموضوع ليس حديثاً,ولكنه يحتاج الى تنظيم , والأهم هو معرفة التحديات التي تواجهك,ولكي تتصدى لهذه التحديات ينبغي ان تضع برنامج مفصل للتصدي ,وبدلا من ان يكون عاماً,يجب ان نجمع معلومات بشكل فردي ,وبقاعدة بيانات,وفي النهاية يجب ان نقوم بإيصال الرسائل السياسية والدبلوماسية ، بإضافتها الى موضوعات أخرى في شكل مجموعات او بشكل جماعي أو فردي ,وخارج هذا السياق وخاصة في التنمية ينبغي على المواطنين في المهجر المساهمة في كل مجالات التصدي التنموي, في التعدين,الزراعة,الثروة البحرية,المياه,الطاقة ,برامج البنية التحتية , وكذلك البرامج الخدمية كلا على حدا. فإذا كانت لدينا برامج زراعية ينبغي ان تتاح لهم الفرص للقدوم الى المشروعات الزراعية بشكل فردي او جماعي, حيث لايوجد مايسمي مشروعات محجوزة للحكومة او غير الحكومة او للقطاع الخاص,حيث يمكن للمواطنين خارج الوطن بالمجيئ بشكل جماعي او فردي والقول انا استطيع ان أفعل كذا وكذا, وتجهيز دليل ومن ثم يمكنكهم الاستثمار, ولكي تستثمر ويصبح الاستثمار فعالاُ يتطلب دليلاً ,والوعي ,والمعرفة والمهنة ,ولكن فوق كل هذا وذاك ونظراً لوجود فرص الدراسة في الخارج لمواطنينا خاصة ماكنت اذكره مسبقاُ بخصوص التعليم والموارد البشرية ، ينبغي ان يشاركوا في الامر مشاركة كاملة,لذا فإنه خلال الخمس سنوات القادمة أي من عام 2026 وحتى العام2030 م نجد ان ما ينبغي فعله او المساهمة به من قبل مواطنينا في المهجر لانهاية له ,ان دور المواطنين بالخارج في البحوث والمهن الحديثة المختلفة ومختلف انواع التكونولوجيا المختلفة, وتأثير ذلك على تنفيذ نظامنا التعليمي لايستهان به, حيث ان معظم الاعمال في هذه المجالات ينبغي ان تنفذ بواسطتهم ,ليس من الصعب صياغة كل هذا كفكرة .لكن في النهاية، كيف

يُمكن ان تطبقه؟ هناك خطة لذلك، حسناً فالأفكار ليست مثيرة للجدل ويمكن قبولها ,لكن في نهاية المطاف، تقول كيف يمكننا إشراكهم ؟ لقد طُرحت الفكرة وها هي الآن في عامها الأربعين .إنها لا تلبي مانصبو اليه بحس العاقل , ينبغي ان نجمع البيانات .ونضع قاعدة البيانات ونقوم بإدارتها و نحدد موقع الفرد ونوعية دراسته ومهنته وقدرته وفيم يستطيع ان يشارك, يجب ان نتمكن من إعطاءه مغزى خاص به وماإذا كان ينفذ بصورة جماعية ينبغي ان نفصل كيفية القيام به بصورة جماعية, ولمراقبة تطوره, يجب ان تكون هنالك بيانات,حيث لاتستطيع بدون بيانات، وضع أي خطط أو تنفيذ أي برامج.

يُمكنك تحسين الاشياء بالرغبة، بالكلمات، بالتعبيرات,ولكن عندما يتعلق الأمر بالعمل، فأنت بحاجة أولًا إلى تفاصيل لأي خطط تضعها ,المعلومات، من ناحية أخرى، هي بيانات ,ويجب أن تكون قادرًا على إدارة البيانات.

لكن مع مخاطر هذا العصر) السيبراني (وما يحمله من عقبات وتحديات مختلفة، علينا التعامل مع البنية التحتية أو الهيكلية لهذه التكنولوجيا بعناية فائقة .وإذا أردنا غداً فجأة ان ندخلها لايوجد مايمنعنا من ذلك, لايمكننا ان نتصور بأنه لايوجد من يحاول الإعاقة,ولذلك لكي ننفذها ونحن نجمع بياناتنا, ينبغي ان تكون لدينا منصة تناسب هذه البيانات, وقبل ان نضع له اتصميم مسبقاً ، يجب ان تكون لدينا ورقة واستبيان، و ملأهما بتدوين التفاصيل فيها, حيث لا يمكن أن ننشر المعلومات الشخصية على الملأ .

لذلك، يجب أن يكون لدينا نظام آمن لجمع البيانات ومعالجتها .ويمكن لمواطنينا في الخارج أن يساهموا بشكل كبير، وحتى الآن لا يزال هنالك الكثير مما يمكنهم تقديمه.

في نهاية المطاف، ولكي تقوم بإيصال مساهمة كل فرد في المهجر الى اعلى مستوى يجب ان يتم جمع هذه البيانات وتمنح المهام لهم بصورة جماعية او فردية كي يستثمروا في مختلف القطاعات الصناعية ولكن تأخرت هذه البيانات لثلاث سنوات،و ذاهب الى العام الرابع , ولكنه ليس موضوعاً قابلاً للتأجيل, كما انه ليس موضوعاً ينفذ على عجل بالقول نعمل

ما وجدناه في المقدمة او مايحلو لنا , حيث ان الهدف النهائي هو ايضاح ان المشاركة الفعّالة لمواطنينا في الخارج في جميع برامجنا التنموية، وفي جميع برامج التصدي ، ولا سيما في تنمية مواردنا البشرية، ليس بالأمر الهين .إن ما يُسمى بسياسات المغتربين ليس من باب الكلام ,نحن لا يمكننا أن نفكر كما يفكر الآخرون ,حيث يقول الآخرون كثيراً لدينا موارد ولدينا كذا وكذا ,أما نحن فلدينا تحديات واحوال خاصة بنا , وما يمكننا تقديمه بأفضل ما لدينا من قدرات يجب أن يواكب تحدياتنا، وإذا أردنا ان نضع خصوصيتنا في الإعتبار ونضمن فعالية المشاريع التي نطلقها ,يحتاج هذا مشاركة واسعة ,ليست بالعدد وانما بالنوعية, ولكى تكون المشاركة فاعلة بالنسبة لنا , يتطلب الأمر تنظيمًا دقيقًا للأشياء التي ذكرتها لضمان تنظيم هؤلاء الأشخاص من خلال الأقاليم ، وإشراك المواطنين في المهجر ككتلة واحدة ، وصولًا إلى تحقيق الهدف المنشود, .حيث يتطلب ذلك تنظيماً حذراُ وشفافاُ, ونحن نعمل على ذلك ليلًا ونهارًا، ولكن لا يوجد شك في أن فعاليته ستُقاس بمرور الوقت، وستبلغ هدفها من خلال إجراء التحسينات المطلوبة عليه, لا توجد حلول سريعة ومختصرة, ولكي نعمل من خلال تلبية ماكنت أذكره مسبقاً, ينبغي ان نتبادل في النهاية المعلومات وننسق العمل بخصوص البرامج التي نفذت في الأقاليم وكذا بواسطة مواطني المهجر من عام 2026 وحتى العام 2030ووضع مهمة تطوير قدرات الأعضاء في المقدمة, مع العلم بوجود تحدي في التنظيم, وقد وُضعت خارطة الطريق اللازمة لذلك .سنرى كيف سيتم تنفيذه في عام 2026 وسنقيّمه، سواء وفقنا في تنفيذه أم لا، وسنتحدث عنه في وقت لاحق من هذا العام.

جريدة " ارتريا الحديثة " يناير 2026